گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٣ ژ.١، ٢٠٢٤
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة
المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v13n1a650

العلاقة التأثيرية للإجراءات والمعوقات المصرفية في مؤشرات عمليات غسيل الاموال
دراسة مقارنة بين المصارف الحكومية و المصارف الاهلية العاملة في محافظة دهوك

الاستاذ المساعد د. ريبر فتاح محمد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المالية والمصرفية، جامعة دهوك، محافظة دهوك، أقليم كوردستان
داريفان صدقي حجي، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المالية والمصرفية، جامعة دهوك، محافظة دهوك، أقليم كوردستان

الملخص

تعتبر ظاهرة غسيل الاموال واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الابعاد والتأثيرات المتعددة التي تواجه العالم بأكمله وهي من الجرائم الاقتصادية المعقدة والتي تهدف الى اخفاء المصدر الحقيقي للأموال المكتسبة و تغييرها لتظهر بان هذه الاموال من مصادر مشروعة ، وتشير ظاهرة غسيل الاموال الى جميع الوسائل والاساليب المختلفة المستخدمة للتصرف بالأموال المكتسبة بطرق غير شرعية لإضفاء صفة الشرعية عليها وتشمل الاموال المكتسبة من عمليات السرقة و الرشوة و الاختلاس والغش التجاري وعمليات تزوير النقود و مكافأة أنشطة الجاسوسية و تسهيل الدعارة وتهريب المخدرات و المتاجرة بالبشر و نوادي القمار و تجارة الاسلحة .... الخ . و بالرغم من الانتشار الكبير لهذه الظاهرة الا ان اقليم كوردستان- العراق لا يعرف هذه الظاهرة بشكل واضح و لكن لكونه يسعى الى جذب الاستثمارات الاجنبية فأنه مرشح بأن يكون مركزا لهذه الظاهرة (جيوب امنة) و لذلك فان مواجهة و مكافحة عمليات غسيل الاموال تعتبر من المسائل المهمة جدا ، و تعد المصارف من اهم القنوات و المرحلة الاولى التي يستعملها غاسلوا الاموال لإخفاء المصدر الغير شرعي لأموالهم ، وللوقوف على دلائل و مؤشرات وجود هذه الظاهرة ولمعرفة الية ومدى تطبيق هذه الاجراءات والاليات لمكافحتها واهم المعوقات التي تواجه المصارف العاملة في محافظة دهوك اقليم كردستان العراق في هذا المجال تم اختيار هذا الموضوع للدراسة.

الكلمات المفتاحية: غسيل الاموال، تبييض الاموال، الاموال القذرة، الاجراءات المصرفية، مكافحة غسيل الاموال

اولا: **منهجية الدراسة**

1- مشكلة البحث

ان الانفتاح التجاري الكبير في اقليم كوردستان و تطور العلاقات الاقتصادية مع كافة بلدان العالم ، مع توفر البيئة الداخلية المناسبة لظاهرة غسيل الاموال بسبب الفساد الاداري و المالي المتفشي و ضعف الرقابة بكافة انواعها قد خلقت أجواءً مساعدة ليكون العراق بشكل عام و اقليم كوردستان بشكل خاص احد الجيوب الامنة لمثل هذه الظاهرة و عليه فأن التحقق من وجودها و تقدير حجمها في ظل السرية كونها عملية اجرامية و مدى الالتزام باللوائح التي اصدرتها الجهات المسؤولة و خاصة البنك المركزي العراقي و اهم العوائق التي تواجه المؤسسات المصرفية في مكافحة هذه الظاهرة يعتبر مشكلة لابد من التطرق اليها و هي مشكلة الدراسة الحالية.

2- اهمية البحث :

لكون ظاهرة غسيل الاموال ظاهرة اجرامية لها اثار اقتصادية وسياسية واجتماعية على كل مفاصل الدولة والمجتمع ونظرا لعدم وجود بيانات ودلائل حول الظاهرة فان اهمية البحث تتمثل في محاولة التعرف على دلائل وجود هذه الظاهرة والوقوف على الاجراءات المتخذة ومدى ملائمة هذه

الاجراءات مع ما يطبق في البلدان ذات التجارب الناجحة في معالجة عمليات غسيل الاموال و المعوقات التي تواجه المصارف في هذا المجال في المصارف العاملة في محافظة دهوك كنموذج .

3- اهداف البحث يهدف البحث الى :

أ- التعرف على ظاهرة غسيل الاموال و اثارها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

ب- التعرف على اهم المؤشرات المستخدمة في الكشف عن دلائل ممارسة عمليات غسيل الاموال و الاجراءات و التدابير المتخذة من قبل المؤسسات المسؤولة عن محاربة هذه الظاهرة و الوقوف على اهم معوقات مواجهة هذه الظاهرة.

ت- محاولة تقدير اهم الدلائل و المؤشرات مع تحديد المعوقات في المصارف المحلية في محافظة دهوك ، و تقديمها كاستنتاجات علمية للجهات المكلفة بغية محاربة هذه الظاهرة .

4- فرضيات البحث : يحاول البحث التحقيق في الفرضيات الاساسية التالية:

أ- وجود اختلاف في مؤشرات عمليات غسيل الاموال بين المصارف الاهلية و المصارف الحكومية العاملة في محافظة دهوك .

ب- ضعف الاجراءات المتخذة من قبل المصارف العاملة (الحكومية و الاهلية) في محافظة دهوك التي فرضها البنك المركزي العراقي الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الاموال .

ت- المصارف العاملة (الحكومية و الاهلية) تواجه معوقات كبيرة في تطبيق رقابة صارمة على عمليات غسيل الاموال .

ث- وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإجراءات المصرفية لمكافحة غسيل الاموال وبين المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال لدى المصارف المبحوثة

ج- وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإجراءات المصرفية لمكافحة غسيل الاموال وبين معوقات مكافحة عمليات غسيل الاموال لدى المصارف المبحوثة.

ح- وجود علاقة ارتباط معنوية بين معوقات مكافحة عمليات غسيل الاموال وبين المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال لدى المصارف المبحوثة.

5- نموذج الدراسة :

يتضمن نموذج الدراسة الافتراضي توضيح العلاقة بين الإجراءات المصرفية كمتغير مستقل، و المعوقات المصرفية كمتغير وسيط، و مؤشرات عملية غسيل الاموال كمتغير تابع وكما هو موضح في الشكل (1).

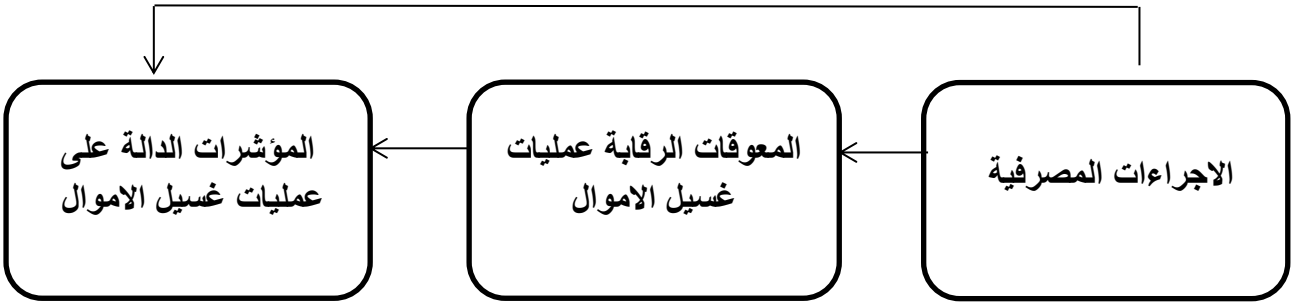

الشكل (1) نموذج الدراسة

المصدر: اعداد الباحثين

6- منهج البحث :

في محاولة لتحقيق اهداف الدراسة و الوصول الى مدى صحة الفرضيات فانه سيتم استخدام المنهج الاستقرائي بمراجعة ادبيات الدراسة بهدف التعرف على مدى مساهمتها في تحليل موضوع البحث فضلا عن البحث الميداني في المصارف العاملة (الحكومية و الاهلية) لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة و ذلك من خلال ملئ استمارة الفحص بشكل مباشر من قبل الباحثين مع المدراء و الموظفين المسؤولين في المصارف العاملة .

7- حدود و عينة البحث :

تشمل حدود البحث المكانية كل من المصارف الاهلية و الحكومية العاملة في محافظة دهوك و عددها (33) و تتضمن 22 منها المصارف الحكومية و 11 المصارف الاهلية العاملة في المحافظة و خلال فترة زمنية تشمل فترة الدراسة .

المبحث الاول: الاطار النظري لعملية غسيل الاموال

اولا: مفهوم ظاهرة غسيل الاموال

لقد عرفت عملية غسيل الاموال من قبل خبراء التدريب ببرامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات و غسيل الاموال، بانها عملية يلجأ اليها من يتعاطى الاتجار غير الشرعي بالعقاقير المخدرة لاخفاء الدخل او مصدره او استخدام الدخل في اوجه غير مشروعة ثم يقوم باستخدام ذلك الدخل ليجعله دخل مشروع اي بعبارة اخرى هي التصرف في النقود بطريقة تخفي اصل و المصدر الحقيقي لهذه النقود **(سلمان و ميخا ،214،2007)**

وقد انتشرت عملية غسيل الاموال (تبييض الاموال) بشكل واسع و كبير و اصبحت تؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول و لذلك لاقت هذه الظاهرة اهتماما كثيرا من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية لكونها من الجرائم الخطيرة ،حيث تشير الدراسات الى ان المصطلح الحقيقي لهذه الظاهرة تم اتخاذها من تكنولوجي متزامنة و هي تصنيع الاجهزة غسل الملابس و الثياب ثم استعار هذا الاسم مع بداية استخدام التكنولوجيا تنظيف الملابس و غسلها فاخذ هذا الاسم من هذه الفكرة (**عبدالكريم و عايش ،2،2009)** ،كما تعرف هذه العملية على انها محاولة او قيام باخفاء طبيعة او مكان او مصدر او ملكية هذه الاموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة (**latinamerican and the caribbean, without year,2)**، وهناك عده مرادفات لعملية غسيل الاموال مثل تبييض الاموال ، تنظيف الاموال و تطهير الاموال **(العبيدي ،ب س،47)** ، و تمت صياغة مصطلح غسيل الاموال في عصر العصابات الشهير في عشرينيات القرن الماضي بين المقامرة و الدعارة و مبيعات الكحول حيث كانت هناك كثير من الاموال تحتاج الى غسلها و تنظيفها .(**Sullivan , without year,2**).

اما التعريف القانوني لعملية غسيل الاموال "فهي عملية قبول الأموال المستمدة من عمل غير مشروع أو إجرامي، وإخفاء مصدرها ، أو مساعدة أي شخص يعد فاعلا أصليا أو شريكا في ذلك العمل على تخلص من النتائج القانونية لفعله**"(بوداسر ،31،2013)**، و بعبارة اخرى ان عملية غسيل الاموال هو جسر ما بين الاقتصاد المشروع و الاقتصاد الغير المشروع **.(جميل ،293،2018)**، تنوعت تعاريف ظاهرة غسيل الاموال من قانون لأخر حيث انها لا تخرج عن مفهومين اثنين و هم : **(شريط ،2008، بدون رقم الصفحة)**

- المفهوم الضيق : الذي يحصر عملية غسيل الاموال في مصدرها الاساسي و الاول و هو تجارة المخدرات .
- المفهوم الواسع : فقد توسع ليتضمن جميع الاموال الناتجة عن الانشطة غير المشروعة و لم يحصرها فقط في تجارة المخدرات .

اما من الناحية الاقتصادية فقد عرف صندوق النقد الدولي عملية غسيل الاموال بانها "مجموعة الاجراءات و الاساليب التي تهدف الى اخفاء المصدر الحقيقي للاموال و الممتلكات المتأتية عن الاعمال غير المشروعة و الاجرامية و منح صفة الشرعية لهذه الاموال و من ثم اعادة ضخها في الاقتصاد" **(عائشة ،17،2007)**

ثانيا:- خصائص عملية غسيل الاموال

هناك العديد من الخصائص التي تميز عمليات غسيل الاموال عن غيرها من الانشطة المالية الاخرى و من اهم الخصائص نذكر ما يلي :

1-عملية غسيل الاموال جريمة عالمية :

بعد حدوث التطور الهائل في ثورة الاتصالات و استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في العمليات المصرفية ، اصبحت عملية غسيل الاموال من الجرائم العالمية تتعدى حدود الدولة الواحدة ، و هذا الامر جعل الجهود الوطنية عاجزة عن مواجهة تفاقم هذه الظاهرة مما جعلها بحاجة الى جهود دولية مستمرة لمواجهتها .**(عجيل ،ب س ،41)**

2-عملية غسيل الاموال جريمة منظمة :

يعتبر غسيل الاموال من الجرائم الدولية الخطرة لها تأثير سلبي و مباشر على الاقتصاد الدولي و نجد من اهم سماتها انها جريمة منظمة ، و هي تفترض تعدد الجناة و وحدة الجريمة ماديا و معنويا بحيث يساهم كل منهم بعنصر او اكثر من العناصر المؤثرة في الجريمة ، و ان وصف جريمة غسيل الاموال بالجرائم المنظمة هو امر بديهي و واقعي اذا ما ادركنا ان المصدر الرئيسي لهذه العمليات تتأتي من تجارة المخدرات.**(عجيل ،ب س،41)**

3-عمليات غسيل الاموال هي عمليات الاقتصادية :

من ابرز اثار هذه العملية هي تهديد الاوضاع السياسية و الاقتصادية للدولة ،حيث تعتبر من الجرائم المخالفة للقواعد و الاحكام السياسية الاقتصادية للدول .**(وافي ،2013،77)**، و تتميز عمليات غسيل الاموال بان لها تأثير خطير على الاقتصاد الوطني و الدولي و لا يمكن تصور وقوعها عن غير قصد اي انها عملية مقصودة ، و يمكن النظر اليها على انها جريمة من الجرائم الواقعة ضد الانسانية نظرا لاثارها الخطيرة على الاقتصاد الوطني و الدولي ووفقا لاحصائيات صندوق النقد الدولي ان حجم عمليات غسيل الاموال يتراوح بين (590) مليار و (5) تريليون دولار سنويا ، اي ما يعادل نسبة 2-5 %من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العالمي . **(القضاه ،2010،38)**

4- ان عمليات غسيل الاموال تتم عادة بواسطة خبراء مختصين:

عادة لا تتم عمليات غسيل الاموال بواسطة مرتكبي اعمال الجريمة و المتهربين من الالتزامات القانونية، بل يقوم بها خبراء يكونوا على علم بقواعد الرقابة و الاشراف في الدول المختلفة، و ما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها، وكذلك على علم بفرص و مجالات الاستثمار و التوظيف و الاصول التي توفر الامن و الحماية لهذه الاموال . **(بومسعود ،2015،9)**

5-انها جريمة لاحقة لجريمة اصلية :

إن عمليات غسيل الأموال تعد أنشطة مكملة لأنشطة رئيسية سابقة أسفرت عن تحصيل كمية من الأموال غير المشروعة غالبا، أي الأموال القذرة الناتجة عن تجارة مخدرات ، الرشوة و الاحتيال و غيرها من الانشطة غير المشروعة .**(عبدالرحمن ،2012،21)**

ثالثا:- اركان عملية غسيل الاموال

تعتبر عملية غسيل الاموال جريمة عمدية حيث ان مرتكبها يكون على علم تام بنشاطه الاجرامي ، و بان الاموال المراد غسلها محصلة من جريمة اخرى و من هنا يتضح ان لعملية غسيل الاموال ركنين و هما :

1-الركن المادي:

يتمثل الركن المادي لعملية غسيل الأموال بالافعال التي يساهم في إخفاء أو تمويه مصدر الأموال بشكل مباشرأو غير مباشر، وتتكون عناصر الركن المادي لعملية غسيل الاموال حسب المادة الثالثة من قانون مكافحة غسيل الاموال العراقي من الافعال التالية : **(عجيل ،ب س ،42)**

ا- ادارة او محاولة الادارة لتعامل مالي يوظف عائدات بطريقة ما لنشاطات مخالفة للقانون .

ب- ارسال او نقل او احالة وسيلة نقدية او مبالغ تمثل عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني .

ت- المساعدة على تنفيذ نشاط غير قانوني او الاستفادة او حماية مديري هذا النشاط من الملاحقة القضائية .

ث- الاخفاء او التستر على المكان او الطبيعة او ملكية او مصدر عائدات النشاط غير القانوني .

ج- قيام بأي فعل لغرض تفادي اي قانون او لتجنب وجوب الابلاغ عن التعامل بموجب قانون او نظام .

2- الركن المعنوي:

إن جريمة غسيل الأموال شأنها شأن أي جريمة أخرى وهو أنها تتطلب القصد الجنائي العام في مختلف صور السلوك الإجرامي ما عدا الصورة الثانية والمتمثلة في الإخفاء والتمويه، التي أكد المشرع فيها على ضرورة توافر القصد الخاص والقصد العام و الغاية من إرتكاب هذه الأفعال وهو إما إخفاء و تمويه المصدر الإجرامي للأموال غير المشروعة ،أو مساعدة شخص للإفلات من نتائج جرمه في الجريمة الأصلية والتي هي مصدر الأموال الغير مشروعة **.(خليل ،70،2017)**

رابعا:- اساليب عملية غسيل الاموال

هناك اساليب عديدة للتمويه يلجأ اليها غاسلوا الاموال لإضفاء صفة الشرعية على اموال غير شرعية ، و تختلف هذه الاساليب باختلاف الظروف المحيطة بالعملية و طبيعتها ، و من اهم هذه الاساليب:

1- الاساليب غير المصرفية:

الاساليب المستخدمة في المجال غير المصرفي للقيام بعمليات غسيل الاموال يتمثل بالاتي :

أ-الشركات الوهمية : (Sheel Companies)

الشركات الوهمية هي شركات تؤسس فعليا و لكنها في الواقع لا تزاول اي نشاط حقيقي و يأتي تأسيسها كواجهة لاخفاء نشاطات غير مشروعة و عمليات غسيل الاموال ، و يتم ذلك من خلال استخدام هذه الشركات ذمتها المالية و اسمها التجاري لغرض فتح حسابات مصرفية و تهريب و تحويل الاموال غير المشروعة التي تودع في تلك الحسابات الى خارج البلد **(العاني ،188،2014).**

ب- الصفقات النقدية :

يقوم اصحاب الاموال غير المشروعة بتحويل العملة المحلية الناتجة عن عملياتهم الى مجوهرات و ذهب او غيرها من الاصول التي يمكن بيعها في الخارج مقابل عملات اجنبية، او يمكن عقد الصفقات النقدية عن طريق شراء قطع فنية نادرة او سيارات باهظة الثمن بدون ابلاغ السلطات لمعرفة المصدر الحقيقي لهذه الاموال ، و بذلك تكون عملية الغسل تمت من خلال اخفاء مصدرها غير المشروع و تحويل شكلها من اموال غير مشروعة الى اموال او ممتلكات تظهر بصورة مشروعة **.(بركات، ب س،188)**

ت- الاستثمار في القطاع السياحي :

يقوم غاسلوا الاموال باستثمارات سواء في البناء او الشراء ، فيشترون المشروعات السياحية او مطاعم او المنتجعات و ادارتها بشكل تكفل بان تظهر الاموال كانها ارباح محققة من استثمارات سياحية **.(وافي، 38،2013)**

ث- التهريب Smuggling :

يعتبر التهريب من ابرز اساليب غسيل الاموال ، حيث تهرب المتحصلات النقدية من جرائمهم اما عن طريق المتورطين انفسهم او عن طريق اشخاص اخرين خارج البلاد ، و تستخدم وسائل بسيطة مثل :اخفاء النقود في الجيوب السرية للحقائب و غيرها من الاساليب البسيطة لنقل الاموال الى الخارج اما بحرا او برا ، و حرصت اغلبية الدول على مقاومة التهريب كوسيلة لغسل الاموال بتعزيز الرقابة الجمركية على مداخل البلاد و حدودها **(وافي ،38،2013).**

ج- الفواتير المزورة :

قد تتم عملية غسيل الاموال من خلال بيع او شراء السلع و الخدمات بين شركتين عن طريق عمليات صورية، حيث يقوم غاسل الاموال بشراء سلع من الشركة التي يراد تحويل الاموال اليها، و ذلك من خلال عدة وسائل و منها : رفع قيمة السلع او الخدمات الواردة في الفاتورة و الفرق هو المال المغسول ، او عن طريق ارسال فواتير مزورة كلية فيكون اجمالي المبلغ المدفوع المال المغسول **.(بركات، ب س،225)**

2- الأساليب المصرفية:

و من اهم الاساليب المصرفية المستخدمة :

أ-الايداع و التحويل عن طريق المصارف :

حيث يقوم غاسلوا الاموال بايداع اموالهم المتحصلة عن نشاط غير قانوني في حسابات مصرفية او في عدد من حسابات في مصارف مختلفة و في بلدان مختلفة ، ثم يقومون بتحويلها الى البلد الذي سيتم استثمارها فيه ، و عادة يكون البلد الاصلي للمودعين **.(يحيى، 253،2014)**

ب-اعادة الاقراض :

و هي العملية التي تتم من خلال شركاء في عملية غسيل الاموال على ان يقدم احدهم رهنا او قرضا لدى جهة قانونية لتكتسب الاوراق القانونية المطلوبة ، و من ثم يقوم شريك اخر في العملية بتسديد اموال الشريك الاول بطرق متفق عليها **.(القضاه، 69،2010)**

ت- الاعتماد المستندي :

و هو عقد يلتزم بمقتضاه ان يضع الاموال تحت تصرف شخص يحدده الزبون المتعاقد ، و يكون هذا الشخص المستفيد حائزا للمستندات التي تمثل البضاعة والمستندات المثبتة لعلاقته مع زبون الامر بالاعتماد ، و لا شك ان معرفة هوية الزبون الاخر و الشخص الذي يضع المال تحت تصرفه من شأنه معرفة اي عمليات مشبوهة قد تتم عن طريق الاعتماد المستندي **.(يحيى، 253،2014)**

ث- بطاقة الائتمان :

يتم بموجب هذا الاسلوب صرف الاموال من المصارف من خلال ماكينات الصرف الالي الخاصة بالمصارف و المنتشرة في جميع انحاء العالم و يعد هذا الاسلوب من الاساليب النقدية الحديثة في الانشطة المصرفية حيث تقوم المصارف حاليا بإصدار بطاقات الصرف من اي فرع من فروع المصرف و بالتالي فان غاسل الاموال يقوم بصرف المال من اية ماكنة صرف الي في اي بلد اجنبي ثم يقوم الفرع الذي صرف من ماكنة المال بطلب تحويل المال اليه من فروعه مصدر البطاقة ، فيقوم الاخير تلقائيا بتحويل و يخصم القيمة على حساب زبونه الذي يكون قد تهرب بدوره من القيود التي تفرض على التحويلات **.(العاني ،187،2014)**

3- الاساليب المستحدثة في عملية غسيل الاموال :

بالإضافة الى الاساليب التقليدية فهناك اساليب و طرق اخرى مستحدثة تطورت مع التطور التكنولوجي يستخدمها غاسلوا الاموال يمكن الاشارة الى اهمها و كما يلي :**(خلاوي ،2013، ب ص)** (**الركابي و طالب ،ب س،234)**

- اجهزة الصراف الالي
- بورصة الاوراق المالية
- مصارف الانترنيت
- النقود الالكترونية
- البطاقة الذكية
- التحويل الالكتروني للنقود

خامسا:- مراحل عملية غسيل الاموال

تمر عملية غسيل الاموال بسلسلة متعددة من المعاملات لاخفاء مصدر الاموال غير الشرعية و عادة تنقسم هذه المعاملات الى ثلاث مراحل رئيسية و تضم كل مرحلة عديد من الخطوات (**Dowell & Novi,2001,6**) و من اهم هذه المراحل ما يلي :

المرحلة الاولى : الايداع او التوظيف (Placement)

تعد هذه المرحلة من اخطر الخطوات ، حيث يتم قيام غاسل الاموال بايداع مبلغ نقدي كبير ناجم عن عمل غير مشروع في النظام المصرفي على شكل مبالغ صغيرة مودعة و على فترات متتابعة و في حسابات فرعية و باسماء مختلفة ثم يتم تجميعها و نقلها الى حسابات مركزية رئيسية حتى تصل الى حساب واحد ، او يتم تحويلها الى الاشكال اخرى من الثروة او توظيفها في مجال اخر، و في هذه الحالة تكون هذه الاموال الغير نظيفة قد قطعت شوطا كبيرا في طريق اخفاء مصدرها .(**بومسعود،14،2015**) و تنطوى هذه المرحلة المعاملات التالية : (**https://www.brainscape.com**)

1- تقسيم المبالغ النقدية الكبيرة إلى مبالغ أصغر وإيداعها مباشرة في حساب المصرفي.
2- نقل النقود عبر الحدود للإيداع في المؤسسات المالية الأجنبية ، أو لشراء سلع عالية .
3-

المرحلة الثانية : التغطية Layering

يقصد بهذه المرحلة تغيير الشكل الذي استخدمت فيه الاموال و اجراء بعض العمليات كتجزئتها و توزيعها على نشاطات مختلفة ، او استخدامها كضمان للاقتراض و توظيف القروض ثم سحب الاموال و تسديد القروض (**وراق و عمر ،7،2016**)، اي خلق مجموعة معقدة من العمليات المالية لغرض تضليل محاولات الكشف عن المصدر الحقيقي للاموال (**الشاهر ،97،2007**)، و يتم في هذه المرحلة فصل عائدات الانشطة الاجرامية عن مصادرها من خلال استخدام طبقات المعاملات المالية المعقدة حيث يتم تصميم هذه الطبقات لاعاقة مسار التدقيق و اخفاء اصل الاموال و هوية غاسلو الاموال (**Teletrade,2015,2**)،

مرحلة الثالثة : الدمج Integration

في هذه المرحلة يتم تطهير الاموال غير النظيفة و ذلك من خلال دمجها في عمليات او انشطة اقتصادية مشروعة بحيث تبدو هذه الاموال بعيدة الصلة بالانشطة الاجرامية التي تحصلت منها ، و يقوم غاسلوا الاموال باستغلال المصارف كمؤسسة مالية كوسيلة لاخفاء شرعية هذه الاموال و ذلك باستخدام بعض ادوات العمل المصرفي مثل خطابات الضمان و الضمانات المصرفية (**الهيتي و النجم ،83،2010**)، اي يتم اعادة او دمج الاموال في الاقتصاد و ذلك لتجنب الشك في مصادر هذه الاموال و في معظم الاحيان يتم ذلك من خلال استثمارها في الانشطة السياحية و شراء الفنادق او المطاعم او مواقف السيارات ...الخ (**patsatzi,...:6**).

المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية لعملية غسيل الاموال

ان عدم مشروعية الاموال التي تجرى عليه عملية غسيل الاموال عادتاً تمثل قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي مما يؤدي الى اثار سلبية على الاسعار المحلية ، و يؤدي ذلك الى ضغوط تضخمية تهدد مستقبل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و قد عرضت اتفاقية فيينا لسنة 1988 اضرار لحقت بالاقتصاد الوطني و من ابرزها الاتي :

1- انخفاض الدخل القومي :

تؤدي عملية غسيل الاموال الى هروب الاموال و خسارة رأس المال الذي يمثل اهم عنصر من عناصر الانتاج مما يعيق انتاج السلع و الخدمات، و هذا ينعكس سلبيا على الدخل القومي ، و نظرا لان القطاع الاقتصادي غير الرسمي ينمو عادتا بوتيرة اسرع من معدل نمو اقتصاديات القطاع الرسمي و بالتالي تكون تقديرات الناتج القومي غالبا اقل من الحقيقي . (**محمد ،7،2015**)

2- انخفاض معدلات الادخار :

ان هروب رؤوس الاموال الى الخارج يؤدي الى نقص الادخارات المحلية و عدم الوفاء باحتياجات الاستثمار و اتساع نطاق الفجوة التمويلية، و في حالة اللجوء الى غسيل الاموال من خلال اقتناء الذهب و السلع المعمرة و التحف تتجه الاموال الى تيار الاستهلاك و نقص الادخار حيث تتولد علاقة عكسية بين الادخار المحلي و غسيل الاموال و عندما ينقص الادخار المحلي تتسع الفجوة التمويلية و هذا يؤدي الى التزام الدولة بان تتجه الى الاقتراض الخارجي و تزداد مديونيتها الخارجية و هذا يشكل اعباءً على الاقتصاد الوطني **.(الشمري ،307،2015)**

4- ارتفاع معدلات التضخم :

ترتبط عملية غسيل الاموال بزيادة الانفاق غير الرشيد و البذخي ،مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار المحلية و حدوث الضغوط التضخمية في اقتصاد الدولة **.(باداوەي و اخرون ،421،2016)**

5- ظهور الاقتصاد الخفي :

تؤثر عملية غسيل الاموال على اداء جميع مكونات الاقتصاد الكلي خاصة اذا ما واكبها وجود اقتصاد خفي يتضمن انشطة الاقتصادية غير مشروعة **(وهيب،44،2013)**

5-تشويه المنافسة :

تؤدي عملية غسيل الاموال الى تشويه المنافسة داخل قطاع المالي و تبقى بصورة مصطنعة على نشاط بعض المؤسسات المالية الضعيفة التي تتأثر باغراء غاسلي الاموال و المنظمات التي تمارس الانشطة غير الشرعية، مما يؤدي الى تحويل هذه المؤسسات الى محل لعمليات غسيل الاموال و تقوم بمنافسة المؤسسات مالية و المؤسسات الاخرى بطريقة غير مشروعة. و يبرز من جراء هذه الظاهرة مستثمرين جدد و مؤسسات المالية جديدة لها قدرت كبيرة في مجال الادخار و الاستثمار و الجرأة على الدخول في مجال الاستثمار التي تكون درجة المخاطرة فيها مرتفعة، مما ينعكس سلبا على كبار المستثمرين و رجال الاعمال و بالتالي تشويه المنافسة مما يؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي **.(عبدالله ،130،2013)**

6-اضطراب الاسواق المالية واسعار الصرف .

تقود عمليات غسيل الاموال الى اضطراب الاسواق المالية و اسعار الصرف و اسعار الاسهم و السندات ذلك لان المعاملات التي تتم بيعا و شراءً لا علاقة لها بمبدأ العرض و الطلب او الجدوى الاقتصادية او القيمة الحقيقية للاسهم و السندات ، و انما هي مجرد عمليات لا فائدة منها اي عبثية و تكون لمجرد التمويه على الاصل الاجرامي لها . **(صالح و كاظم ،129،2017)**

7-غسيل الاموال و الضرائب :

ان عملية غسيل الاموال تؤدي الى سوء توزيع العبء الضريبي حيث ان عملية غسيل الاموال هي الدخول الاموال غيرمشروعة لذلك فهي في مأمن عن الدولة .**(تاج الدين ،42،2005)**

المبحث الثالث:- مكافحة عمليات غسيل الاموال

اولا: دور المصارف في مكافحة عمليات غسيل الاموال

تعتبر المصارف بصورة عامة و التجارية منها بصورة خاصة الاكثر انتشارا في ممارسة عمليات غسيل الاموال من قبل غاسلوا الاموال في اخفاء عملياتهم المالية الاجرامية و خاصة في الدول التي لا تضع تدبير رقابية و وقائية او اجراءات حاسمة ، و ان فريق العمل المالي (FATF) يوصي بتطبيق اجراءات مكافحة غسيل الاموال في المصارف و قد حرص هذا الفريق على التأكد من ضرورة عدم الاحتفاظ بحسابات مجهولة الهوية او باسماء وهمية و الاهتمام بطلب وثائق رسمية و اخرى موثقة عند عقد الصفقات و اجراء المعاملات المالية و فتح الحسابات او تأجير صناديق الايداع الامنة او اجراء

معاملات نقدية كبيرة **(وراق و عمر ،8،2013)**، كما ان معظم المؤسسات المالية و غير مالية على مستوى العالم في الوقت الحاضر يقومون ببعض الاجراءات لتحديد و الابلاغ عن المعاملات المشبوهة الى وحدة الاستخبارات المالية و كذلك مراقبة هذه المعاملات في البلد المعني و يطبقون المبدئ "اعرف عميلك " KYC و ذلك لمعرفة هوية العميل اولا و نوع النشاط ثانيا الذي قد يكون مؤشرا على غسيل الاموال **(Kenneth ,2012,25)** ، و بسبب تعاظم دور المؤسسات المصرفية لمواجهة عملية غسيل الاموال يجب التوقف عند ابرز جوانب الاستراتيجية المصرفية اللازمة للحد من هذه العملية و التي تتلخص اهم جوانبها بالدور الذي يمكن ان تلعبه المصارف في جانبين اساسيين ، يتمثل الاول : بمحاولة الكشف عن المؤشرات الاولية و التي تدل على تورط زبون المصرف في انشطة غسيل الاموال ، اما الجانب الثاني يتمثل بمجموعة من الاجراءات التي يجب على المصارف اتباعها لتفادى تورطها في عمليات غسيل الاموال **(الدليمي ،19،2013)**

ثانيا:- معوقات الرقابة على عمليات غسيل الاموال :

١- السرية المصرفية : تؤدي السرية المصرفية الى اخفاء و تمويه المصدر غير المشروع للاموال ، حيث تعتبر المصارف المكان الملائم لتحقيق هذه العملية و ذلك من خلال الودائع التي تحتفظ بها المصارف . **(المطيري ،80،2004)**

2-عدم التزام المصارف بتعليمات البنوك المركزية :

تعد المصارف الجهة الاساسية لمكافحة عمليات غسيل الاموال لكونها تستطيع مراقبة عمليات الايداع و السحب ، و لكن هذه المصارف لا تتعاون مع القانون بما فيه الكفاية للكشف عن العمليات المشبوهة ، و ذلك من خلال عدم قيام المصارف بإبلاغ العدالة بالعمليات المشبوهة بحجة الاحتفاظ على مبدأ السرية المصرفية .**(الحياصات ،72،2009)**

و يرى **(رشيد و عبدالقادر،13،2016)** ان اهم معوقات مكافحة عملية غسيل الاموال تتمثل بالاتي :

1- السرية المصرفية
2- الحرية الشخصية للزبون
3- اختلاف في التشريعات المتعلقة في مكافحة عملية غسيل الاموال
4- ضعف التأهيل لموظفي المصارف و المؤسسات المالية و كذلك ضعف الاجهزة الرقابية لدى هذه المصارف
5- افتقار المصارف و المؤسسات المالية لأنظمة معلوماتية متطورة

المبحث الرابع: **الاطار الميداني للدراسة**

اولا: **اختبارات قائمة الفحص**

خصصت هذه الفقرة للتعريف بقائمة الفحص والتي مثلت أداة الدراسة الرئيسة وكذلك أساليب اختبارها وعلى وفق الفقرات الآتية:

1- مكونات قائمة الفحص:

اعتمدت قائمة الفحص الأداة الرئيسة لجمع بيانات الجانب الميداني من الدراسة، وقد استند الباحثان في صياغتها وإعدادها على المراجع النظرية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة الرئيسة مع الأخذ بنظر الاعتبار خطوات منهج البحث العلمي حيث تم عرضها على عدد من السادة الخبراء لتحديد قدرة القائمة على جمع البيانات وقياس المتغيرات المعتمدة في الدراسة، وكذلك قابلية إدراكها وفهمها من جانب أفراد العينة.

2- اختبارات قائمة الفحص وثباتها

كما قام الباحثين بإخضاع قائمة الفحص إلى عدد من الاختبارات قبل وبعد توزيعها وذلك لغرض قياس الصدق والثبات لها، وشملت هذه الاختبارات الآتي:

1. **الاختبارات قبل التوزيع: و**تمثلت بالاختبارات قبل توزيع قائمة الفحص على العينة النهائية وذلك بقياس كل من الصدق الظاهري والشمولية والثبات لها .

2. **الاختبارات بعد توزيع استمارة الاستبانة:** قام الباحثين بإجراء عدد من الاختبارات بعد توزيع قائمة الفحص في صورتها النهائية على أفراد العينة والتي شملت الآتي:

أ. **الحيادية:** تبنت الدراسة مسألة الابتعاد عن التدخل واعتماد مبدأ الحيادية في إجابات أفراد العينة على قائمة الفحص وأثناء قيامهم بالإجابة على عباراتها.

ب. **الاتساق الداخلي:** اعتمد الباحثين تطبيق مقياس معامل الارتباط المتعدد لاختبار الاتساق الداخلي بين عبارات قائمة الفحص للدراسة الحالية، وذلك من اجل التحقق من قوة الارتباط وشدته بين العبارات المستخدمة لقياس كل من المتغيرات الثلاث، إذ تعبر قيم الارتباط العالية الموجبة والسالبة عن قوة الارتباط بين عبارات المتغيرات في حين أن القيم الضعيفة تشير إلى ضعف الارتباط بينها، وكانت نتائج تحليل الاتساق الداخلي اتضح أن أغلبية معاملات الارتباط كانت ذات علاقات معنوية وعند مستويات معنوية (0.05) أو (0.01)، وهذا يدل على الثبات والسريان النسبي لعبارات كل المتغيرات.

ثانيا: وصف مجتمع الدراسة و عينتها

1:- وصف مجتمع الدراسة

يعد تحديد مجتمع الدراسة من المحاور المهمة التي تسهم اسهاما مباشرا في نجاح او فشل الدراسة، باعتباره المصدر الاساسي للحصول على بيانات الخاصة بالدراسة .

اختبرت الدراسة فرضياتها في المصارف الحكومية و المصارف الاهلية العاملة في محافظة دهوك و التي تمثل مجتمعا للدراسة و بلغ عددها (33)مصرف .

ثانيا :- وصف عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة بكافة المصارف الحكومية و المصارف الاهلية العاملة في محافظة دهوك و البالغ عددها (33) مصرفا اي ان العينة تمثل 100% حجم المجتمع.

ثالثا : توزيع العينة حسب نوع المصرف

تبين ان نسبة المصارف الحكومية قد شكلت ما نسبته (74%) من المصارف مقارنة بنسبة المصارف الاهلية التي بلغت (26%) من عينة الدراسة بحسب معطيات الجدول (1)، مما يشير الى ان معظم المصارف العاملة في محافظة دهوك هم المصارف الحكومية.

الجدول (1)

توزيع العينة حسب نوع المصرف

نوع	عدد الاستمارات	النسبة%
الحكومي	97	74.0
الاهلي	34	26.0

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على قائمة الفحص

رابعا :- وصف الخصائص الشخصية للمستجيبين

قامت الباحثة بتوزيع 131 استمارة الفحص على مدراء و معاون مدراء و رؤساء الاقسام في مصارف الحكومية و المصارف الاهلية العاملة في محافظة دهوك ، عينة الدراسة . و تمت اعادتها بشكل كامل و كانت صالحة للتحليل اي ان نسبة الاستجابة بلغت 100%.

و فيما يخص الخصائص الشخصية للمستجيبين فيمكن توضيحها على نحو الاتي :

تمثل نتائج التحليل في الفقرات التالية وصفا للخصائص الشخصية للافراد المستجيبين و بموجب البيانات المستمدة من استمارة الفحص و التي وزعت على افراد العينة و كما يأتي :

1-الجنس

تبين ان نسبة الذكور في العينة قد شكلت ما نسبته (55.7%) من الافراد المستجيبين مقارنة بنسبة الاناث و التي بلغت (44.3%) من افراد العينة و بحسب معطيات الجدول (2).

الجدول (2)

توزيع العينة حسب الجنس

الفئة	عدد الاستمارات	النسبة %
ذكور	73	55.7
اناث	58	44.3

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على قائمة الفحص

2-العمر

يوضح الجدول (3) توزيع عينة الدراسة على وفق سمة العمر، اذ تبين ان اعلى نسبة من افراد العينة كانت من الفئة العمرية (31-40) و التي بلغت نسبة (51.1%) من حجم العينة الكلية، و تلتها نسبة (28.2%) للفئة العمرية (41-50) ، ثم جاءت الفئة العمرية (51 فاكثر) ، و جاءت بالمرتبة الاخيرة الفئة العمرية (25-30) و بنسبة بلغت (9.9) .مما يدل على ان غالبية افراد العينة في المصارف الحكومية و المصارف الاهلية العاملة في محافظة دهوك هم من الفئة العمرية الناضجة و التي لازالت تمتلك القدرات الذهنية و الجسمانية المؤهلة للعمل و بمستويات عالية .

الجدول (3)

توزيع العينة حسب العمر

الفئة	عدد الاستمارات	النسبة
30-25	13	9.9
40-31	67	51.1
50-41	37	28.2
51 فاكثر	14	10.7
المجموع	131	%100

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على قائمة الفحص

3-التحصيل الدراسي

يتبين من المعلومات في الجدول (4) ان توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل الدراسي و التي تشير الى ان غالبية الافراد المستجيبين هم من الذين يمتلكون مؤهلات اكاديمية و من حملة شهادة بكالوريوس و التي بلغت (66.4%)، في حين كانت نسبة الحاصلين على شهادة دبلوم فني قد بلغت (24.4%)،و تليها نسبة (6.1%) لحملة شهادة الاعدادية ، ثم جاءت في المرتبة الرابعة نسبة (2.3%) لحملة شهادة ماجستير، اما دبلوم العالي جاءت في

المرتبة الخامسة و الاخيرة و بنسبة (0.8%). مما يشير الى ان افراد العينة يمتلكون القدرة على فهم و استيعاب مضامين استمارة الفحص و الاجابة عليها بمستويات عالية من الدقة و الموضوعية و هذا يصب جانب الحصول على نتائج ميدانية قريبة من واقع عمل المصارف المبحوثة .

الجدول (4)

توزيع العينة حسب التحصيل الدراسي

الفئة	عدد الاستمارات	النسبة %
اعدادية	8	6.1
دبلوم فني	32	24.4
بكالوريوس	87	66.4
دبلوم عالي	1	0.8
ماجستير	3	2.3
المجموع	131	%100

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على قائمة الفحص

4-الوظيفة

تم توزيع الاستمارات على مجموعة من المدراء و معاونو المدراء في المصارف العاملة في محافظة دهوك اضافة الى رؤساء الاقسام و بحسب الجدول (5) تبين ان نسبة (32.1%) لم يوافقوا في كشف عن مناصبهم و نسبة (29%) كانوا مسؤولين اقسام في المصارف المبحوثة، و تم توزيع الاستمارات بنسبة (16 %) على المدراء المصارف و تأتي بعدها نسبة (11.8%) لمحاسبين في هذه المصارف ، و تو توزيع الاستمارات على معاونو المدراء في المصارف و قسم الحوالات بنفس النسبة اي نسبة (3.1%) ، بينما وزعت الاستمارات بنسبة (2.3%) علي قسم الجاري في المصارف ، و تأتي في المرتبة الاخيرة النسبة (1.5) لقسمين و هم لقسم التوفير و امين الصندوق لمصارف المبحوثة .

الجدول (5)

وصف العينة حسب الوظيفة

الفئة	عدد الاستمارات	النسبة
مسؤول قسم	38	%29.0
مدير المصرف	21	%16.0
المحاسب	15	%11.8
معاون المدير	4	%3.1
قسم الحوالات	4	%3.1
قسم الجاري	3	%2.3
قسم التوفير	2	%1.5
امين الصندوق	2	%1.5
المتفرقة	42	%32.1
المجموع	131	%100

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على قائمة الفحص

5-الخبرة

توضح المعلومات المستمدة من الجدول (6) الى ان نسبة الاكبر من الافراد المستجيبين لديهم خبرة في العمل الوظيفي تقع بين (11-15) سنة و التي شكلت نسبة (45%) من حجم العينة ، ثم تلتها فئة (6-10) سنة و التي بلغت نسبة (29.8%)، بينما تليها فئة (16-20)سنة بنسبة (12.2%)، و اخذت الفئة (21-25)و الفئة (51 سنة فأكثر) نفس النسبة و التي بلغت (8%) من حجم العينة المبحوثة، و جاءت في المرتبة الاخير فئة (1-5) سنة بنسبة (0.8%).

الجدول (6)

توزيع العينة حسب الخبرة

الفئة	عدد الاستمارات	النسبة%
1-5	1	0.8
6-10	39	29.8
11-15	59	45.0
16-20	16	12.2
21-25	8	6.1
26فاكثر	8	6.1
المجموع	131	%100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قائمة الفحص

المبحث الثالث

وصف و تشخيص متغيرات الدراسة

اولا : وصف و تشخيص مؤشرات عمليات غسيل الاموال

تتناول هذه الفقرة وصف و تشخيص مؤشرات عمليات غسيل الاموال المعتمدة في الدراسة من خلال اجابات افراد العينة على المؤشرات الخاصة وكما موضح في الملحق رقم (1) هي كالاتي :

أ.المصارف الاهلية

تتفق معظم اجابات عينة الدراسة على عدم وجود مؤشرات عمليات غسيل الاموال في العينة المبحوثة و يتضح ذلك من نسب الجدول (7) و الخاصة بتحليل العوامل من (x1-x7) التي تقيس مؤشرات عمليات غسيل الاموال في المصارف الاهلية . و يؤكد ما نسبته 44.56 % من المبحوثين انهم لا يتفقون مع هذا المؤشر اي عدم وجود مؤشرات دالة على عمليات غسيل الاموال في المصارف الاهلية، و بالمقابل يتفق 33.61 % من المبحوثين على وجود مؤشرات دالة على عمليات غسيل الاموال في المصارف الاهلية العاملة في محافظة دهوك . و تدعم هذه الاجابات قيمة المؤشر الكلي للمتوسطات الحسابية للمؤشرات (x1-x7) و التي بلغت (2.68) و هي قيمة فوق المتوسط تدعم الاتفاق فضلا عن الانحراف المعياري للمؤشرات التي بلغ (1.381) . و كانت اكثر المؤشرات التي ساهمت في التعرف على وجود عمليات غسيل اموال بدرجة عالية هي المؤشر (x2) و المتمثل بسحب المبالغ النقدية بعد ايداعها بوقت قصير والتي جاءت بأعلى نسبة اتفاق والبالغة (47%)، في حين ادنى المؤشرات التي ساهمت في التعرف على وجود عمليات غسيل اموال بدرجة عالية هي المؤشر (x1) و بأعلى نسبة اتفاق والبالغة (14.7%) و التي تشير الى تجنب الزبون الافصاح عن هويته عند اجراء العملية المصرفية .

الجدول (7)

مؤشرات عمليات غسيل الاموال في المصارف الاهلية

مؤشرات عمليات غسيل الاموال										
المتغيرات	عالية جدا		عالية		مقبولة		منخفضة		منخفضة جدا		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X1	4	11.8	9	26.5	16	47.1	4	11.8	1	2.9	3.32	0.944
X2	3	8.8	13	38.2	11	32.4	2	5.9	5	14.7	3.20	1.174
X3	7	20.6	4	11.8	4	11.8	2	5.9	17	50.0	2.47	1.673
X4	10	29.4	4	11.8	3	8.8	2	5.9	15	44.1	2.76	1.776
X5	2	5.9	10	29.4	5	14.7	5	14.7	12	35.5	2.55	1.396
X6	3	8.8	7	20.6	7	20.6	3	8.8	14	41.2	2.47	1.440
X7	3	8.8	1	2.9	6	17.6	8	23.5	16	47.1	2.02	1.266
المعدل	13.44		20.17		21.85		10.92		33.64		2.68	1.381
المجموع	33.61						44.56					

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي

ب. المصارف الحكومية

تتفق معظم اجابات عينة الدراسة على عدم وجود مؤشرات عمليات غسيل الاموال في العينة المبحوثة و يتضح ذلك من نسب الجدول (8) و الخاصة بتحليل العوامل من (x7-x1) التي تقيس مؤشرات عمليات غسيل الاموال . و يؤكد ما نسبته 65.53 % من المبحوثين تقريبا انهم لا يتفقون مع هذا المؤشر اي عدم وجود مؤشرات دالة على عمليات غسيل الاموال في المصارف الاهلية، و بالمقابل يتفق 14.87% من المبحوثين على وجود مؤشرات دالة على عمليات غسيل الاموال في المصارف الاهلية العاملة في محافظة دهوك . و تدعم هذه الاجابات قيمة المؤشر الكلي للمتوسطات الحسابية للمؤشرات (x7-x1) و التي بلغت (2.12) و هي قيمة فوق المتوسط تدعم الاتفاق فضلا عن الانحراف المعياري للمؤشرات التي بلغ (1.141) . و كانت اكثر المؤشرات التي ساهمت في التعرف على وجود عمليات غسيل اموال بدرجة عالية هي المؤشر (x2) و المتمثل بسحب المبالغ النقدية بعد ايداعها بوقت قصير والتي جاءت بأعلى نسبة اتفاق والبالغة (30.9%)، في حين ادنى المؤشرات التي ساهمت في التعرف على وجود عمليات غسيل الاموال هي المؤشر (x7) و بنسبة اتفاق والبالغة (9.3%) و التي تشير الى تجنب الزبون الافصاح عن هويته عند اجراء العملية المصرفية .

الجدول (8)

مؤشرات عمليات غسيل الاموال في المصارف الحكومية

مؤشرات عمليات غسيل الاموال										
المتغيرات	عالية جدا		عالية		مقبولة		منخفضة		منخفضة جدا		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X1	4	4.1	10	10.3	28	28.9	30	30.9	25	25.8	2.36	1.101
X2	8	8.2	22	22.7	32	33.0	24	24.7	11	11.3	2.91	1.124

X3	4	4.1	6	6.2	9	9.3	18	18.6	60	61.9	1.72	1.124
X4	4	4.1	7	7.2	10	10.3	17	17.5	59	60.8	1.76	1.152
X5	7	7.2	10	10.3	22	22.7	23	23.7	35	36.1	2.28	1.257
X6	3	3.1	7	7.2	13	13.4	26	26.8	48	49.5	1.87	1.092
X7	5	5.2	4	4.1	19	19.6	24	24.7	45	46.4	1.96	1.140
المعدل	5.14		9.71		20		23.82		41.69		2.12	1.141
المجموع	14.84						65.53					

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي

ومن استعراض النتائج لمؤشرات عمليات غسيل الأموال تبين أن المؤشر (x2) و المتمثل بسحب المبالغ النقدية بعد ايداعها بوقت قصير جاء بأعلى نسبة اتفاق في المصارف الاهلية والتي كانت (47%) بينما جاء نفس المؤشر في المصارف الحكومية بنسبة (30.9%). كما تبين أن المؤشر (7x) و المتمثل بتجنب الزبون الافصاح عن هويته عند اجراء العملية المصرفية جاء بأدنى نسبة الاتفاق و التي كانت (14.7%) بينما جاءت المؤشر في المصارف الحكومية بنسبة (9.3%).

و من خلال المقارنة بين المصارف الاهلية و الحكومية تبين بأن مؤشرات عمليات غسيل الاموال متوافرة وبمستويات اتفاق ضعيفة وبنسبة (33.6%) و بوسط الحسابي (2.68) في المصارف الاهلية، بينما كان نفس المؤشر في المصارف الحكومية بمستويات ضعيفة وأقل من سابقتها وبنسبة (14.8%) و بوسط الحسابي (2.12%) . مما يدل على ان توافر هذه المؤشرات جاءت بنسب ضعيفة في كلا المصارف و نجد ان المصارف الحكومية كانت في وضع افضل نسبيا من المصارف الاهلية في هذا المجال ، وبذلك نستنتج أن مؤشرات عمليات غسيل الاموال في المصارف المبحوثة كانت ضعيفة نسبيا. و من هذه النتائج يمكن قبول الفرضية الاولى و التي تنص على وجود اختلاف في مؤشرات عمليات غسيل الاموال بين المصارف الاهلية و المصارف الحكومية العاملة في محافظة دهوك، و رفض الفرضية البديلة.

ثانياً: اجراءات مكافحة عمليات غسيل الاموال

تتناول هذه الفقرة وصف و تشخيص اجراءات مكافحة عمليات غسيل الاموال المعتمدة في الدراسة من خلال اجابات افراد العينة وكما موضح في الملحق رقم (1) هي كالاتي :

1.المصارف الاهلية

تتفق معظم اجابات عينة الدراسة على تطبيق اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال في العينة المبحوثة و يتضح ذلك من نسب الجدول (9) و الخاصة بتحليل العوامل من (m20-m1) التي تقيس اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال في المصارف الاهلية. و يؤكد ما نسبته 79.1 % من المبحوثين تقريبا انهم يتفقون مع هذا المؤشر اي تطبيق اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال في المصارف الاهلية، و بالمقابل لا يتفق 4.7% من المبحوثين على تطبيق اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال في المصارف الاهلية العاملة في محافظة دهوك . و تدعم هذه الاجابات قيمة المؤشر الكلي للمتوسطات الحسابية للمؤشرات (m20-m1) و التي بلغت (4.37) و هي قيمة فوق المتوسط تدعم الاتفاق فضلا عن الانحراف المعياري للمؤشرات الذي بلغ (0.734) . و كانت اكثر المؤشرات التي ساهمت في التعرف على تطبيق اجراءات مكافحة عملية غسيل اموال بدرجة عالية هي المؤشر (m1) و المتمثل بالتعرف على هوية الزبائن (الدائمين أو العارضين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية)والتي جاءت بأعلى نسبة اتفاق والبالغة (100%)، في حين ادنى المؤشرات التي ساهمت في التعرف على وجود عمليات غسيل اموال بدرجة عالية هي المؤشر (m15) و بنسبة اتفاق والبالغة (20.6 %) و التي تشير الى ان هناك استجابة ضعيفة من قبل وحدة المعلومات المالية للاستفسارات العاجلة.

جدول (9)

اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال في المصارف الاهلية

المتغيرات	اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عالية جدا		عالية		مقبولة		منخفضة		منخفضة جدا			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
M1	34	100	0	0	0	0	0	0	0	0	5.00	0.000
M2	27	79.4	6	17.6	1	2.9	0	0	0	0	4.76	0.495
M3	31	91.2	3	8.8	0	0	0	0	0	0	4.91	0.287
M4	24	70.6	5	14.7	4	11.8	0	0	1	2.9	4.50	0.929
M5	33	97.1	1	2.9	0	0	0	0	0	0	4.97	0.171
M6	24	70.6	5	14.7	4	11.8	1	2.9	0	0	4.52	0.825
M7	22	64.7	6	17.6	6	17.6	0	0	0	0	4.47	0.787
M8	28	82.4	3	8.8	3	8.8	0	0	0	0	4.73	0.618
M9	20	58.8	6	17.6	7	20.6	1	2.9	0	0	4.32	0.911
M10	22	64.7	2	5.9	8	23.5	2	5.9	0	0	4.29	1.030
M11	25	73.5	7	20.6	2	5.9	0	0	0	0	4.67	0.588
M12	25	73.5	5	14.7	2	5.9	2	5.9	0	0	4.55	0.859
M13	9	26.5	8	23.5	13	38.2	1	2.9	3	8.8	3.55	1.185
M14	21	61.8	6	17.6	7	20.6	0	0	0	0	4.41	0.820
M15	3	8.8	4	11.8	21	61.8	3	8.8	3	8.8	3.02	0.968
M16	5	14.7	4	11.8	16	47.1	3	8.8	6	17.6	2.97	1.242
M17	11	32.4	9	26.5	9	26.5	5	14.7	0	0	3.76	1.074
M18	22	64.7	7	20.6	4	11.8	1	2.9	0	0	4.44	0.927
M19	25	73.5	7	20.6	2	5.9	0	0	0	0	4.67	0.588
M20	32	94.1	1	2.9	1	2.9	0	0	0	0	4.91	0.378
المعدل	65.15		13.96		16.18		2.8		1.91		4.37	0.734
المجموع	79.11						4.71					

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي

ب-المصارف الحكومية

تتفق معظم اجابات عينة الدراسة على تطبيق اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال في العينة المبحوثة و يتضح ذلك من نسب الجدول (10) و الخاصة بتحليل العوامل من (m20-m1) التي تقيس اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال في المصارف الحكومية. و يؤكد ما نسبته 52.0 % من المبحوثين تقريبا انهم يتفقون مع هذا المؤشر اي تطبق اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال في المصارف الحكومية، و بالمقابل لا يتفق 21.3% من المبحوثين على تطبيق اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال في المصارف الحكومية العاملة في محافظة دهوك . و تدعم هذه الاجابات قيمة المؤشر الكلي للمتوسطات الحسابية للمؤشرات (m20-m1) و التي بلغت (3.54) و هي قيمة فوق المتوسط تدعم الاتفاق فضلا عن الانحراف المعياري للمؤشرات

التي بلغ (1.239) . و كانت اكثر المؤشرات التي ساهمت في التعرف على تطبيق اجراءات مكافحة عملية غسيل اموال بدرجة عالية هي المؤشر (m2) و المتمثل بالتحقق من هوية الزبائن /المستفيدين الحقيقيين والتي جاءت بأعلى نسبة اتفاق والبالغة (93.8%)، في حين ادنى المؤشرات التي ساهمت في التعرف على وجود عمليات غسيل اموال بدرجة عالية هي المؤشر (m13) و بنسبة اتفاق والبالغة (18.5 %) و التي تشير الى ان العلاقة بين المصارف المراسلة في بعض الدول ، خاصة تلك التي تطلب امور معينة كحظر التعاملات مع اشخاص محددين لا ترد بشأنهم قوائم رسمية الى المصرف.

جدول (10)

اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال في المصارف الحكومية

المتغيرات	اجراءات مكافحة عملية غسيل الاموال										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عالية جدا		عالية		مقبولة		منخفضة		منخفضة جدا			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
M1	75	77.3	11	11.3	10	10.3	1	1.0	0	0	4.63	0.752
M2	84	86.6	7	7.2	3	3.1	2	2.1	1	1.0	4.76	0.703
M3	59	60.8	13	13.4	16	16.5	3	3.1	6	6.2	4.19	1.195
M4	21	21.6	9	9.3	31	32.0	4	4.1	32	33.0	2.82	1.520
M5	36	37.1	15	15.5	27	27.8	8	8.2	11	11.3	3.58	1.359
M6	19	19.6	10	10.3	39	40.2	10	10.3	19	19.6	3.00	1.338
M7	24	24.7	19	19.6	29	29.9	12	12.4	13	13.4	3.29	1.332
M8	82	84.5	8	8.2	4	4.1	2	2.1	1	1.0	4.73	0.729
M9	27	27.8	16	16.5	33	34.0	9	9.3	12	12.4	3.38	1.318
M10	20	20.6	10	10.3	44	45.4	11	11.3	12	12.4	3.15	1.236
M11	29	29.9	20	20.6	26	26.8	9	9.3	13	13.4	3.44	1.361
M12	32	33.0	12	12.4	22	22.7	11	11.3	20	20.6	3.25	1.529
M13	14	14.4	4	4.1	41	42.3	9	9.3	29	29.9	2.63	1.339
M14	44	45.4	20	20.6	20	20.6	9	9.3	4	4.1	3.93	1.188
M15	9	9.3	14	14.4	51	52.6	13	13.4	10	10.3	2.98	1.035
M16	10	10.3	18	18.6	45	46.4	8	8.2	16	16.5	2.97	1.163
M17	18	18.6	18	18.6	25	25.8	16	16.5	20	20.6	2.97	1.391
M18	28	28.9	18	18.6	21	21.6	12	12.4	18	18.6	3.26	1.468
M19	38	39.2	17	17.5	20	20.6	5	5.2	17	17.5	3.55	1.845
M20	61	62.9	21	21.6	9	9.3	3	3.1	3	3.1	4.38	0.994
المعدل	37.63		14.43		26.6		8.09		13.25		3.54	1.239
المجموع	52.06						21.34					

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي

ومن استعراض النتائج لإجراءات مكافحة عمليات غسيل الأموال تبين أن المؤشر (m1) و المتمثل بالتعرف على هوية الزبائن (الدائمين أو العارضين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية) جاءت بأعلى نسبة اتفاق في المصارف الاهلية البالغة (100%)، بينما جاء المؤشر (m2) و المتمثل بالتحقق من هوية الزبائن /المستفيدين الحقيقيين بأعلى نسبة اتفاق في المصارف الحكومية والبالغة (93.8%).

من خلال المقارنة بين المصارف الاهلية و الحكومية تبين بأن الاجراءات مكافحة عمليات غسيل الاموال كانت نسبة الاتفاق على وجودها بشكل عالي (79.1%) و بوسط الحسابي (4.37) في المصارف الاهلية بينما كانت نفس المؤشر في المصارف الحكومية بمستويات متوسطة و اقل من سابقتها و بنسبة (52.0%) و بوسط الحسابي (3.54%) . مما يدل على ان توافر هذه الاجراءات جاءت بنسبة جيدة في المصارف الاهلية بينما جاءت بنسبة مقبولة في المصارف الحكومية و نجد ان المصارف الاهلية كانت في وضع افضل نسبيا من المصارف الحكومية في هذا المجال ، اي ان الاجراءات مكافحة عمليات غسيل الاموال كانت متوافرة في كلا المصارف . و من هذه النتائج يمكن رفض الفرضية الثانية و التي تنص على ان ضعف الاجراءات المتخذة من قبل المصارف الاهلية الحكومية العاملة في محافظة دهوك و التي فرضها البنك المركزي العراقي الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الاموال ، و قبول الفرضية البديلة و التي تنص على انه توافر او وجود الاجراءات المتخذة من قبل المصارف الاهلية و الحكومية العاملة في محافظة دهوك وبنسب مختلفة .و جاءت المؤشر (m1) و المتمثل بالتعرف على هوية الزبائن (الدائمين أو العارضين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية)والتي جاءت بأعلى نسبة اتفاق والبالغة (100%) باعلى نسبة الاتفاق في المصارف الاهلية ، بينما جاءت المؤشر (m2) و المتمثل بالتحقق من هوية الزبائن /المستفيدين الحقيقيين والتي جاءت بأعلى نسبة اتفاق في المصارف الحكومية والبالغة (93.8%).

ثالثاً: المعوقات التي تواجه المصارف في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال

تتناول هذه الفقرة وصف و تشخيص المعوقات التي تواجه المصارف في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال المعتمدة في الدراسة من خلال اجابات افراد العينة وكما موضح في الملحق رقم (1) هي كالاتي :

1.المصارف الاهلية

تتفق معظم اجابات عينة الدراسة على عدم وجود معوقات عمليات غسيل الاموال في العينة المبحوثة و يتضح ذلك من نسب الجدول (11) و الخاصة بتحليل العوامل من (y1-y13) التي تقيس المعوقات التي تواجه المصارف في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال . و يؤكد ما نسبته 52.95% من المبحوثين تقريبا انهم لا يتفقون مع هذا المؤشر و بالمقابل يتفق 19.22% من المبحوثين على وجود معوقات في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال في المصارف العاملة في محافظة دهوك . و تدعم هذه الاجابات قيمة المؤشر الكلي للمتوسطات الحسابية للمؤشرات (y1-y13) و التي بلغت (2.48) و هي قيمة فوق المتوسط تدعم الاتفاق فضلا عن الانحراف المعياري للمؤشرات التي بلغ (1.089) . و كانت اكثر المؤشرات التي ساهمت في التعرف على وجود المعوقات التي تواجه المصارف في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال بدرجة عالية هي المؤشر (y9) و المتمثل بالصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة و المتعلقة بالمصدر الحقيقي لاموال الزبائن والتي جاءت بأعلى نسبة اتفاق والبالغة (41.2%)، في حين ادنى المؤشرات التي ساهمت في التعرف على وجود المعوقات التي تواجه المصارف في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال بدرجة عالية هي المؤشر (y5) و بنسبة اتفاق والبالغة (2.9%) و التي تشير التي توفر عمليات المعقدة في بعض الحسابات مما يؤدي الى صعوبة المتابعة.

الجدول (11)

المعوقات التي تواجه المصارف الاهلية في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال

المتغيرات	المعوقات التي تواجه المصارف										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عالية جدا		عالية		مقبولة		منخفضة		منخفضة جدا			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
Y1	5	14.7	1	2.9	7	20.6	10	29.4	11	32.4	2.38	1.371

Y2	1	2.9	3	8.8	7	20.6	7	20.6	16	47.1	2.00	1.154
Y3	2	5.9	0	0	9	26.5	11	32.4	12	35.3	2.08	1.083
Y4	1	2.9	2	5.9	8	23.5	15	44.1	8	23.5	2.20	0.977
Y5	0	0	1	2.9	9	26.5	13	38.2	11	32.4	2.00	0.852
Y6	0	0	8	23.5	10	29.4	9	26.5	7	20.6	2.55	1.078
Y7	4	11.8	2	5.9	7	20.6	11	32.4	10	29.4	2.38	1.303
Y8	5	14.7	3	8.8	8	23.5	11	32.4	7	20.6	2.64	1.323
Y9	3	8.8	11	32.4	11	32.4	8	23.5	1	2.9	3.20	1.008
Y10	0	0	8	23.5	11	32.4	14	41.2	1	2.9	2.76	0.854
Y11	1	2.9	9	26.5	10	29.4	11	32.4	3	8.8	2.82	1.028
Y12	1	2.9	3	8.8	17	50.0	9	26.5	4	11.8	2.64	0.917
Y13	1	2.9	10	29.4	9	26.5	6	17.6	8	23.5	2.70	1.219
المعدل	5.4		13.8		27.8		30.6		22.4		2.48	1.089
المجموع	19.2						53.0					

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي

2.المصارف الحكومية

تتفق معظم اجابات عينة الدراسة على عدم وجود معوقات عمليات غسيل الاموال في العينة المبحوثة و يتضح ذلك من نسب الجدول (12) و الخاصة بتحليل العوامل من (y1-y13) التي تقيس المعوقات التي تواجه المصارف الحكومية في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال . و يؤكد ما نسبته 42.18% من المبحوثين تقريبا انهم لا يتفقون مع هذا المؤشر و بالمقابل يتفق 29.73% من المبحوثين على وجود معوقات في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال في المصارف الحكومية العاملة في محافظة دهوك . و تدعم هذه الاجابات قيمة المؤشر الكلي للمتوسطات الحسابية للمؤشرات (y1-y13) و التي بلغت (2.70) و هي قيمة فوق المتوسط تدعم الاتفاق فضلا عن الانحراف المعياري للمؤشرات التي بلغ (1.205) . و كانت اكثر المؤشرات التي ساهمت في التعرف على وجود المعوقات التي تواجه المصارف في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال بدرجة عالية هي المؤشر (y4) و المتمثل درجة افتقار المصرف الى وحدة متخصصة لمراقبة عمليات غسيل الاموال والتي جاءت بأعلى نسبة اتفاق والبالغة(43.3%)، في حين ادنى المؤشرات التي ساهمت في التعرف على وجود المعوقات التي تواجه المصارف في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال بدرجة عالية هي المؤشر (y1) بأدنى نسبة اتفاق والبالغة (25.7%) و التي تشير الى الدليل الداخلي للمصرف غير مناسب لإجراءات مواجهة عمليات غسيل الاموال.

الجدول (12)

المعوقات التي تواجه المصارف الحكومية في تطبيق الرقابة الصارمة على عمليات غسيل الاموال

المتغيرات	المعوقات التي تواجه المصارف										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عالية جدا		عالية		مقبولة		منخفضة		منخفضة جدا			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
Y1	8	8.2	17	17.5	50	51.5	14	14.4	8	8.2	3.03	0.994
Y2	14	14.4	19	19.6	28	28.9	26	26.8	10	10.3	3.01	1.211
Y3	11	11.3	10	10.3	29	29.9	29	29.9	18	18.6	2.65	1.223

Y4	22	22.7	20	20.6	29	29.9	18	18.6	8	8.2	3.30	1.224
Y5	5	5.2	18	18.6	28	28.9	32	33.0	14	14.4	2.67	1.096
Y6	3	3.1	3	3.1	9	9.3	29	29.9	53	54.6	1.70	0.980
Y7	10	10.3	26	26.8	20	20.6	14	14.4	27	27.8	2.77	1.380
Y8	6	6.2	13	13.4	29	29.9	19	19.6	30	30.9	2.44	1.232
Y9	10	10.3	21	21.6	27	27.8	27	27.8	12	12.4	2.89	1.185
Y10	21	21.6	22	22.7	26	26.8	15	15.5	13	13.4	2.23	1.321
Y11	11	11.3	28	28.9	19	19.6	19	19.6	20	20.6	2.90	1.331
Y12	13	13.4	23	23.7	30	30.9	20	20.6	11	11.3	3.07	1.201
Y13	8	8.2	13	13.4	30	30.9	15	15.5	31	32.0	2.50	1.291
المعدل	11.25		18.48		28.07		21.97		20.21		2.70	1.205
المجموع	29.73						42.18					

المصدر : اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي

ومن استعراض النتائج لمعوقات عمليات غسيل الأموال تبين أن المؤشر (y9) و المتمثل بالصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة و المتعلقة بالمصدر الحقيقي لاموال الزبائن جاءت بأعلى نسبة اتفاق في المصارف الاهلية البالغة (41.2%) ، بينما جاء المؤشر المؤشر (y4) و المتمثل درجة افتقار المصرف الى وحدة متخصصة لمراقبة عمليات غسيل الاموال بأعلى نسبة اتفاق في مصارف الحكومية والبالغة (43.3%)،

من خلال المقارنة بين المصارف الاهلية و الحكومية تبين بأن مؤشرات عمليات غسيل الاموال كانت متوافرة بمستويات اتفاق ضعيفة و بنسبة (19.2%) و بوسط الحسابي (2.48) في المصارف الاهلية بينما كانت نفس المؤشر في المصارف الحكومية بمستويات ضعيفة و اعلى من سابقتها و بنسبة (29.7%) و بوسط الحسابي (2.70%) . مما يدل على ان توافر هذه المعوقات جاءت بنسبة ضعيفة في كلا المصارف و نجد ان المصارف الحكومية كانت في وضع افضل نسبيا من المصارف الاهلية في هذا المجال ، اي ان المعوقات التي تواجه المصارف في تطبيق رقابة صارمة على عمليات غسيل الاموال كانت غير متوافرة. و من هذه النتائج يمكن رفض الفرضية الثالثة و التي تنص على ان المصارف الاهلية و الحكومية العاملة في محافظة دهوك تواجه المعوقات كبيرة في رقابة صارمة على عمليات غسيل ، و قبول الفرضية البديلة و التي تنص على انه يوجد معوقات تواجه المصارف الاهلية و الحكومية في تطبيق رقابة صارمة على عمليات غسيل الاموال ولكن بمستويات ضعيفة. و جاءت المؤشر (y9) و المتمثل بالصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة و المتعلقة بالمصدر الحقيقي لاموال الزبائن بأعلى نسبة اتفاق والبالغة (42.1%) في المصارف الاهلية ، بينما جاءت المؤشر (y4) و المتمثل درجة افتقار المصرف الى وحدة متخصصة لمراقبة عمليات غسيل الاموال بأعلى نسبة اتفاق و البالغة (43.3%) في المصارف الحكومية .

المبحث الرابع

اختبار الارتباط و التأثير

يهدف هذا المبحث الى اختبار فرضيات الدراسة للتعرف على علاقات الارتباط و التأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد ، و سوف يتم التحقق من مدى صحة الفرضيات من خلال استخدام عدد من الاساليب و الادوات الاحصائية التي اختبرت لاجراء التحليل على متغيرات الدراسة ، و يتضمن هذا المبحث المحاور الاتية :

المحور الاول : تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المحور الثاني : تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة .

المحور الاول : تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

اولاً : تحليل فرضيات الارتباط: تم تطبيق معامل الارتباط المتعدد وبطريقة بيرسون حيث يتضح من نتائج هذا التحليل بين متغيرات الدراسة والمذكورة في الجدول (17) الآتي:

1. الارتباط بين الاجراءات المصرفية ومؤشرات غسيل الأموال:

تركز هذه الفقرة على اختبار الفرضية الرابعة والتي تسعى الى معرفة (وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإجراءات المصرفية لمكافحة غسيل الاموال وبين المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال لدى المصارف المبحوثة) و يوضح الجدول (17) وجود علاقة ارتباط معنوية بينها و بلغت درجة الارتباط بينهما (0.702) و هي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (0.01) و هذا يدل على انه كلما تحسنت الاجراءات المصرفية لمكافحة غسيل الاموال كلما ادى ذلك الى زيادة المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الأموال لدى المصارف المبحوثة. وهذا يوضح الدور الكبير لإجراءات مكافحة غسيل الاموال في الحد من ظاهرة عمليات غسيل الاموال.

2. الارتباط بين الاجراءات المصرفية ومعوقات غسيل الأموال:

تركز هذه الفقرة على اختبار الفرضية الخامسة والتي تسعى الى معرفة (وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإجراءات المصرفية لمكافحة غسيل الاموال وبين معوقات مكافحة عمليات غسيل الاموال لدى المصارف المبحوثة) و يوضح الجدول (17) وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بينها و بلغت درجة الارتباط بينها (0.616) و هي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (0.01) و هذا يدل على انه كلما ازدادت او تحسنت اجراءات مكافحة غسيل الاموال كلما ادى ذلك الى انخفاض معوقات مكافحة عمليات غسيل الاموال. وهذا يوضح الدور الكبير لإجراءات مكافحة غسيل الاموال في الحد من ظاهرة عمليات غسيل الاموال

3. الارتباط بين معوقات ومؤشرات غسيل الأموال:

تركز هذه الفقرة على اختبار الفرضية السادسة والتي تسعى الى معرفة (وجود علاقة ارتباط معنوية بين معوقات مكافحة عمليات غسيل الاموال وبين المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال لدى المصارف المبحوثة) و يوضح الجدول (13) وجود علاقة ارتباط معنوية بينها و بلغت درجة الارتباط بينهما (0.493) و هي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (0.01) و هذا يدل على انه كلما ازدادت معوقات مكافحة غسيل الاموال كلما ادى ذلك الى زيادة مؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال.

الجدول (13)

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	الاجراءات المصرفية	المؤشرات عمليات غسيل الاموال	المعوقات عمليات غسيل الاموال
الاجراءات المصرفية	**1**	**0.702 ****	**0.616 - ****
مؤشرات عمليات غسيل الاموال	**0.702 ****	**1**	**0.493 ****
المعوقات عمليات غسيل الاموال	**0.616 - ****	**0.493 ****	**1**

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي

المحور الثاني: تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة

تم اعتماد معامل الانحدار للتعرف على التأثير المباشر للمتغير المستقل في المتغير التابع والتي كانت نتائجها كالآتي:

أولاً: التأثير المباشر: لاختبار التأثير المباشر للمتغير المستقل الإجراءات المصرفية في المتغير المعتمد المؤشرات الدالة على غسيل الأموال تم تطبيق الانحدار البسيط وبطريقة الادخال (Enter) والذي كانت نتائجه كما موضحة في الجدول (14)، إذ تبين أنه يوجد تأثير للمتغير المستقل الإجراءات المصرفية في

المتغير المعتمد المؤشرات الدالة على غسيل الأموال، وذلك استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والبالغة (0.000) وهي تقل بشكل كبير عن مستوى المعنوية الافتراضية للدراسة والبالغة (0.05)، ويؤكد ذلك قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (13.227)، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.915) وبدرجات حرية (1، 129)، كما يتبين من معلمات هذا التحليل على المستوى الكلي النتائج الآتية:

أ. في ضوء معادلة الإنحدار، تُشير قيمة (B^0) أن هناك ظهوراً للمؤشرات دالة على عمليات غسيل الاموال ومن خلال أبعادها بقيمة (0.475) وذلك عندما تكون قيمة الإجراءات المصرفية ومن خلال أبعاده مساوياً للصفر، مما يدل على أن المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال في المصارف المبحوثة تستمد خصائصها وبشكل كبير من الإجراءات المصرفية وأبعاده والتي اعتمدتها الدراسة الحالية، وبذلك نستنتج أنه كلما ارتكزت المصارف المبحوثة على تطبيق الإجراءات المصرفية في عملياتها كلما تمكنت تلك المصارف من تحسين مستويات المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال.
ب. قيمة الميل الحدي (B^1) بلغت (0.616) والتي تفسر على أن التغير في الإجراءات المصرفية بمقدار (1) لدى المصارف المبحوثة، سيصاحبه تغير في المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال بمقدار (0.616)، وهي نسبة جيدة يمكن الاستناد عليها في تفسير العلاقة التأثيرية للإجراءات المصرفية في المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال.

ت. قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.380) والتي تشير إلى أن التغير في المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال لدى المصارف المبحوثة والذي كان بنسبة (38%) يمكن إسناده إلى متغير الإجراءات المصرفية، كما أن النسبة المتبقية والبالغة (62 %) من التغير في المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال يعود لمسببات أخرى لم يتم اعتمادها في أنموذج الدراسة الحالية

الجدول (14)

تأثير الإجراءات المصرفية في مؤشرات غسيل الأموال

المتغيرات	المؤشرات الدالة على غسيل الأموال					
	معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	F			مستوى المعنوية Sig.
			المحسوبة	الجدولية	درجات الحرية	
الثابت B_0	0.475	-	-	-	1	0.000
الإجراءات المصرفية B_1	0.616	0.380	13.227	3.915	129	0.003
معلمات النموذج	قيمة الارتباط = 616 - ، قيمة t المحسوبة = 3.637 قيمة t الجدولية بدرجة حرية 129 = 1.657					

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي. $P \leq 0.05$ N=131

ثانياً: تأثير المتغير الوسيط: للتعرف على دور التأثير للمتغير الوسيط معوقات غسيل الأموال في العلاقة التأثيرية للإجراءات المصرفية في معوقات غسيل الأموال، فقد لجأت الباحثة إلى تطبيق تحليل المسار (Path Analysis). ولاختبار فرضية المتغير الوسيط تم تطبيق اختبار تحليل المسار أحادي الاتجاه والذي يختص بدراسة السبب والنتيجة باتجاه واحد وباستخدام برنامج (Amos V.23) لتنفيذ تحليل المسار والتي كانت نتائجه كالآتي:

1. التأثيرات المباشرة: بينت نتائج تحليل المسار التأثيرات المباشرة الآتية:

أ. يوجد تأثير مباشر لمتغير الإجراءات المصرفية في متغير معوقات مكافحة عمليات غسيل الاموال حيث كانت قيمة معامل التأثير (0.702) مما يعني أن تغيراً مقداره وحدة واحدة في الإجراءات المصرفية سوف يؤدي إلى تغير مقداره (0.702) في معوقات مكافحة عمليات غسيل الاموال، وبقيمة تفسيرية (R^2) بلغت (0.493)، ويعزز معنوية التأثير هذه قيمة مستوى المعنوية والتي كانت (0.000) وهي أقل من مستوى

المعنوية الافتراضي والبالغة (0.05). كما تشير قيمة النسبة الحرجة (C.R.) أن التأثير المباشر ذي مستويات عالية وذلك لأن قيمتها المحسوبة بلغت (11.201) وهي أكبر من القيمة المعيارية لهذه النسبة والبالغة (1.657) وبدرجة حرية (129).

ب. يوجد تأثير مباشر لمتغير الإجراءات المصرفية في متغير مؤشرات عمليات غسيل الاموال حيث كانت قيمة معامل التأثير (0.616) مما يعني أن تغير مقداره وحدة واحدة في الإجراءات المصرفية سوف يؤدي إلى تغير مقداره (0.616) في المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال ، وبقيمة تفسيرية (R^2) بلغت (0.379)، ويعزز معنوية التأثير هذه قيمة مستوى المعنوية والتي كانت (0.007) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والبالغة (0.05). كما تشير قيمة النسبة الحرجة (C.R.) أن التأثير المباشر ذي مستويات مقبولة وذلك لأن قيمتها المحسوبة بلغت (9.007) وهي أكبر من القيمة المعيارية لهذه النسبة والبالغة (1.657) وبدرجة حرية (129).

ت. يوجد تأثير مباشر لمتغير معوقات مكافحة عمليات غسيل الاموال في متغير مؤشرات عمليات غسيل الاموال حيث كانت قيمة معامل التأثير (0.493) مما يعني أن تغير مقداره وحدة واحدة في معوقات مكافحة عمليات غسيل الاموال سوف يؤدي إلى تغير مقداره (0.493) في المؤشرات عمليات غسيل الاموال، وبقيمة تفسيرية (R^2) بلغت (0.243)، ويعزز معنوية التأثير هذه قيمة مستوى المعنوية والتي كانت (0.021) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والبالغة (0.05). كما تشير قيمة النسبة الحرجة (C.R.) أن التأثير المباشر ذي مستويات جيدة وذلك لأن قيمتها المحسوبة بلغت (3.666) وهي أكبر من القيمة المعيارية لهذه النسبة والبالغة (1.657) وبدرجة حرية (129).

الجدول (15)

القيم المقدرة لتحليل المسار (التأثيرات المباشرة)

علاقات التأثير	قيم التأثير المقدرة B^S	الخطأ المعياري	النسبة الحرجة C.R.	معامل التحديد R^2	مستوى المعنوية Sig.
الإجراءات المصرفية – معوقات غسيل الأموال	0.702	0.124	11.201	0.493	0.000
الإجراءات المصرفية – مؤشرات غسيل الأموال	0.616	0.187	9.007	0.379	0.007
معوقات غسيل الأموال – مؤشرات غسيل الأموال	0.493	0.318	3.666	0.243	0.021

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

2. التأثيرات غير المباشرة: من تقدير معاملات المسار أظهرت نتائج التحليل في الجدول (16) التأثير غير المباشر لمتغير الإجراءات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال في متغير المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الأموال، حيث كانت قيمة التأثير غير المباشر مساوية إلى (0.489)، وهذا يدل على أن أي تغير في الإجراءات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغير غير مباشر في المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الأموال بمقدار (0.489) ومن خلال متغير معوقات غسيل الأموال كمتغير وسيط. كما يتبين من النتائج للتأثير الكلي أو التراكمي لمتغير الإجراءات المصرفية في متغير مؤشرات غسيل الأموال والتي كانت مساوية إلى (0.868)، أنها أكبر من قيمة التأثير المباشر بين المتغيرين والبالغة (0.379) مما يدل على أن وجود متغير معوقات غسيل الأموال له دور مؤثر في العلاقة بين الإجراءات المصرفية ومؤشرات غسيل الأموال وبفرق تأثيري مقداره (0.489) والذي يمثل قيمة التأثير غير المباشر بينهما.

وبناءاً على نتائج تحليل المسار نستنتج بأن وجود المتغير الوسيط والمتمثل بمعوقات غسيل الأموال سوف يؤدي إلى تحسين تأثير الإجراءات المصرفية في المؤشرات الدالة على مؤشرات غسيل الأموال لدى المصارف المستجيبة والتخفيف منها إذ ارتفعت نسبة التأثير المباشرة بين المتغيرين من (37.9 %) عند عدم وجود المتغير الوسيط إلى نسبة (48.9 %) في حالة وجود المتغير الوسيط وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع التأثير الكلي بين المتغيرين إلى نسبة (86.8%)، مما يدل على أن المصارف المستجيبة إذا ما أرادت الحد من المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الأموال فيجب عليها الالتزام باتخاذ الإجراءات المصرفية اللازمة لذلك والتي تحد بدورها من معوقات غسيل الأموال في العمليات المصرفية لتلك المصارف مع الزبائن.

الجدول (16)

التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتحليل المسار

المتغيرات	معوقات غسيل الأموال			مؤشرات غسيل الأموال		
	المباشر	غير المباشر	الكلي	المباشر	غير المباشر	الكلي
الإجراءات المصرفية	0.493	0.000	0.493	0.379	0.489	0.868
معوقات غسيل الأموال	-	-	-	0.243	0.000	0.243

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

3. ملائمة الأنموذج: للتأكد من مدى جودة أنموذج تحليل المسار لابد من التعرف عدد من مؤشرات جودة الأنموذج والمرافقة لهذا التحليل، حيث يتبين من النتائج المذكورة في الجدول (17) الآتي:

أ. يلاحظ من قيمة مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ المعياري (RMSEA) وحيث أن قيمة هذا المؤشر كانت (0.789) فإن ذلك يدل على ملائمة أنموذج المسار بدرجة كبيرة. حيث أنه إذا كانت قيمة هذا المؤشر مساوية إلى أو أقل من (0.50) دل ذلك على أن الأنموذج يطابق البيانات تماماً، أما إذا انحصرت بين (0.50) و (0.80) دل ذلك على أن الأنموذج يطابق بدرجة كبيرة أنموذج المقترح من الباحث وبحسب بيانات العينة، في حين إذا زادت قيمته عن (0.80) فيدل على رفض الأنموذج (Hair *et al.*, 1998, 79).

ب. يلاحظ من مؤشر المطابقة المتزايد (Incremental Fit Index - IFI) أن القيمة المحسوبة لهذا المؤشر قد بلغت (0.977)، إذ يتم قبول الملائمة عندما تكون قيمة هذا المؤشر تساوي أو أكبر من القيمة المعيارية (0.95) (تيغزة، 2012، 247)، مما يدل على جودة الملائمة لتحليل المسار.

الجدول (17)

جودة مطابقة تحليل المسار

المؤشر	الرمز	القيمة المحسوبة	القيمة المعيارية	الدلالة الإحصائية
جذر متوسط مربع الخطأ المعياري	RMSEA	0.789	أقل من 0.50 أو تقع بين 0.50 و 0.80	ملائمة ومطابقة
المطابقة المتزايد	GFI	0.977	تساوي أو أكبر من 0.95	ملائمة ومطابقة

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي

المبحث الخامس

تم تقسيم هذا الفصل الى المحاور الاتية :

المحور الاول : الاستنتاجات

1- على رغم من تحديد اهم اساليب غسيل الاموال من قبل المهتمين بهذه الظاهرة الا ان هناك اساليب مستحدثة تظهر مع تطور العلاقات الاقتصادية و ظروف المحيطة بهذه الظاهرة، لذا عند مكافحة عمليات غسيل الاموال يجب التوقف على اساليب التقليدية مع التركيز على الاليات المستجدة بالاستمرار.

2- لعمليات غسيل الاموال اثار اقتصادية و سياسية و اجتماعية يمكن التنبؤ بها دون امكانية تقديرها بشكل دقيق و ذلك لتعدد اثارها الجانبية على جميع مفاصل الحياة.

3- بالنظر في مؤشرات عمليات غسيل الاموال حسب نتائج قائمة الفحص نلاحظ ضعف هذه المؤشرات في المصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الاهلية العاملة في محافظة دهوك، اذ تشير 65% من المبحوثين في المصارف الحكومية الى ان هذه المؤشرت منخفضة او منخفضة

جدا مقابل 44% في المصارف الاهلية، الامر الذي ينسجم مع الفرضية الاولى للدراسة والتي تنص على وجود اختلاف في مؤشرات عمليات غسيل الاموال بين المصارف الحكومية والاهلية العاملة في محافظة دهوك.

4- عن مدى تطبيق اجراءات مكافحة عمليات غسيل الاموال نلاحظ التزاما اكبر عند المصارف الاهلية حيث بلغ نسبة الاتفاق مستوى جيد 79% في حين وصل نسبة الاتفاق في المصارف الحكومية الى مستوى مقبول 52%، وهذا يدل على كفاية الاجراءات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الاموال بشكل عام والمصارف الاهلية مشكل خاص وهو ما لا ينسجم مع الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على ضعف الاجراءات المصرفية المتخذة.

5- عند المقارنة بين المصارف الحكومية والاهلية من حيث المعوقات التي تواجهها في تطبيق الرقابة على عمليات غسيل الاموال تبين ان هذه المعوقات هي قليلة و خاصة لدى المصارف الاهلية حيث بلغ مستوى الاتفاق 19% مقارنة بالمصارف الحكومية والتي بلغ مستوى اعلى الى 29% وهذا ما يدل على ان المصارف الحكومية تواجه معوقات أكثر من المصارف الاهلية للرقابة على ظاهرة غسيل الاموال.

6- هناك علاقة ارتباط قوية بين متغيرات الدراسة، حيث تشير النتائج الى ان زيادة الاجراءات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الاموال من شانه ان تؤثر ايجابا على المؤشرات الدالة لوجود هذه الظاهرة في المصارف المبحوثة، كما ان معوقات المكافحة في المصارف تؤثر وتتأثر سلبا بالاجراءات المتخذة وبالتالي يؤثر على المؤشرات الدالة بوجود ظاهرة غسيل الاموال وبدرجات ارتباط بلغ (0.702) ، (0.616) و (0.493) على التوالي حسب النتائج.

7- نظرا للعلاقة غير المباشرة لمتغير معوقات مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في المصارف (المتغير الوسيط) وتاثيره على الاجراءات المصرفية، فعلية فان المصارف المبحوثة اذا ما اردت الحد من مؤشرات وجود عمليات غسيل الاموال فيجب عليها الالتزام باتخاذ الاجراءات المصرفية اضافة الى الاجراءات التي تحد بدورها من معوقات المكافحة.

المحور الثاني: المقترحات

وبناء الى ما تم التوصل اليه البحث من نتائج واستنتاجات ومن خلال الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي يمكن تقديم بعض المقترحات للاستفادة منها وكما يلي:

1- تعديل القوانين والاجراءات الحالية واصدار قوانين جديدة خاصة بمكافحة ظاهرة غسيل الاموال يضمن الحد من هذه الظاهرة لما لها من تاثير سلبي على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويضمن:

- سهولة الحصول على اذن من الهيئات التشريعية لتعقب حالات عمليات غسيل الاموال.
- حماية العاملين في المؤسسات من الناحية الجنائية والمدنية عند افشاء الاسرار للجهات المختصة بمتبعة جرائم غسيل الاموال.
- عقوبات رادعة لغاسلي الاموال والمتعاونين معهم.
- قيام البنك المركزي بإلغاء ترخيص وشطب المؤسسة المالية المتورطة بجريمة غسيل الاموال و تقديم المسؤولين الى المحكمة بتهمة الاضرار بالاقتصاد الوطني.

2- الزام المصارف والمؤسسات المالية الاخرى بالعمل على مكافحة ظاهرة غسيل الاموال وفق الاجراءات والقوانين وذلك من خلال:

- عدم تسجيل او احتفاظ بحسابات باسماء مجهولة الهوية او اسماء وهمية.
- التركيز على الاجراءات التي يضمن الحصول على معلومات حقيقية من الزبون الذي يفتح له الحساب او تنفذ العملية لحسابه.
- الحفاظ على السجلات الخاصة بالعملاء والعمليات لاطول فترة ممكنة لتكون جاهزة عند طلب السلطات المختصة.
- متابعة سلوكيان الزبائن والشركات المثيرة للشكوك .
- متابعة تحويلات النقد الاجنبي والتفرقة بين الاموال معلومة المصدر و غير معلومة المصدر، مع عدم السماح بتحويل الاموال غير معلومة المصدرالى البنوك الخارجية.

المصادر :

اولا : المصادر العربية :

- تقارير و وثائق الرسمية

1. رشيد عبدالكريم و عبدالقادر، عبدالوهاب ،2016،دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الاموال ، دائرة الاقتصاد، وزارة المالية.

- رسائل و الاطاريح الجامعية

1. ابوداسر، عبدالله بن سعيد بن علي ،2013، جريمة تمويل عمليات غسيل الاموال، رسالة ماجستير، جامعة امام محمد بن سعود الاسلامية، المعهد العالي للقضاء.https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-17556.pdf
2. الحياصيات، احمد محمود، 2009، معوقات عملية غسيل الاموال، رسالة ماجستير، جامعة شرق الاوسط ، كلية حقوق. https://meu.edu.jo/libraryTheses/58bbb375aa1b9_1.pdf
3. بو مسعود، حكيمة، 2015، دور البنوك في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال، رسالة ماجستير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية.http://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle/123456789/2783/122.pdf?sequence=1&isAllowed=y
4. تاج الدين، ميادة صلاح الدين، 2005، عمليات غسيل الاموال و سبل مواجهتها من خلال التشريعات و الجهاز المصرفي ، رسالة ماجستير، جامعة موصل ، كلية الادارة و الاقتصاد.http://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle/123456789/2783/122.pdf?sequence=1&isAllowed=y
5. شريط، محمد، 2008، ظاهرة غسيل الاموال في نظر الشريعة الاسلامية و القانون الجزائري، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاسلامية. https://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL03658.pdf
6. عائشة، الطيف ، 2007، ظاهرة غسيل الاموال و اثارها على اقتصاديات دول العالم العربي، رسالة ماجستير، جامعة جزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-2092.pdf
7. القضاه، عوض عبدالله،2010، مسؤلية البنوك الاردنية عن غسل الاموال، رسالة ماجستير، جامعة شرق الاوسط ، كلية الحقوق . https://meu.edu.jo/libraryTheses/58d631a9579ad_1.pdf
8. وافي، فاطمة زكريا منصور، 2013، استراتيجية مكافحة غسيل الاموال فلسطينا، رسالة ماجستير، جامعة الازهر ،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية. file:///C:/Users/duhok/Downloads/%C3%A3%C3%87%C3%8C%C3%93%C3%8A%C3%AD%C3%91%20%C3%9D%C3%87%C3%98%C3%A3%C3%A5%20%C3%A6%C3%87%C3%9D%C3%AC.pdf

- الدوريات :

1. باداوةي، سردار عثمان و سافةيي، ايوب انورو عمر، لقمان عثمان ،2016، العوامل المساعدة لعمليات غسيل الاموال و اجراءات مكافحتها من قبل المصارف، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية المجلد22، ،العدد92.
2. جميل، رافي نزار، 2018، افاق المستقبلية لتعزيز دور المحاسب و المدقق في الكشف و التصدي لعمليات غسيل الاموال في قطاع المصرفي العراقي _معالجات محاسبية و اجراءات تدقيقية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة موصل ،كلية الادارة و الاقتصاد ، المجلد10 ، العدد 22.
3. خلاوي، ستار جابر، 2013، مخاطر الصيرفة الالكترونية و عمليات غسيل الاموال، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة واسط ،كلية الادارة و الاقتصاد.
4. خليل، محمد، 2017، دور البنوك في مكافحة غسيل الاموال في التشريع الجزائري، مجلة الاقتصاد و التنمية، جامعة يحي فارس ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ،العدد 7.
5. الدليمي، فريد جواد، 2013، غسيل الاموال الظاهرة المتجددة الاثار و سبل معالجتها، مجلة الدنانير، جامعة بغداد،كلية الادارة و الاقتصاد، المجلد1، العدد3.
6. الركابي، ناجي شايب كايم و طالب، نادية ، التدقيق الداخلي و اثره في الحد من ظاهرة غسيل الاموال، الكلية التقنية الادارية .
7. سلمان، حمد هادي و ميخا، لهيب توبا، 2007، انعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الاموال ، مجلة الادارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرية ،كلية الادارة و الاقتصاد، العدد 67.
8. الشاهر، شاهر اسماعيل الشاهر، 2009، غسيل الاموال و اثره على اقتصاديات الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين ،جامعة موصل ،كلية الادارة والاقتصاد ،المجلد31 ،العدد94.
9. الشمري، طارق طعمة، 2014، دور الثقافة التنظيمية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة الانبار،كلية الادارة و الاقتصاد،، المجلد6، ،العدد11.
10. صالح، عبدالرسول سعد و كاظم، نور محمد ثابت، 2017، دور جهات الرقابية في مكافحة عمليات غسيل الاموال، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، ،كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة تكريت ،المجلد 1،العدد37. العراق.
11. العاني، طيبة ماجد حميد، 2014، اثر تطبيق اليات مكافحة غسيل الاموال في جهاز المصرفي في العراق في تقليص انتشار هذه الظاهرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 39.

12. عبدالرحمن، حامد عبداللطيف، 2012، جريمة غسيل الاموال و سبل مكافحتها، رسالة ماجستير، كلية تدريب الضباط، الاكاديمية الملكية للشرطة، البحرين.
13. عبدالكريم، علاء و عايش، عروبة معين،2009، غسيل الاموال عبر قنوات التأمين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد11.
14. عبدالله، خبابة، 2013، انعكاسات غسل الاموال على تمويل التنمية في الدول النامية، جامعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد63.
15. العبيدي، صباح مجيد، بدون سنة، عملية غسيل الاموال ابرز المضامين و سبل المعالجة، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية المنصور، المجلد3 ، العدد 7.
16. عجيل، طارق كاظم ، بدون سنة، جريمة غسيل الاموال دراسة في ماهيتها و العقوبات المقررة لها، ،مجلة النزاهة الشفافية للبحوث و الدراسات، كلية قانون، جامعة ذي قار، العراق.
17. محمد، نور عبدالستار ابراهيم، 2015، اثار غسيل الاموال في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة واسط، كلية الادارة و الاقتصاد، ،العدد20.
18. المطيري، صقر بن هلال، 2004،جريمة غسيل الاموال ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا.
19. الهيتي، احمد حسين و نجم، رفاه عدنان، 2010، ظاهرة الاقتصاد الخفي و غسيل الاموال دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (1989-2008)، المصادر و الاثار، مجلة الادارة و الاقتصاد ، العدد الحادي و الثمانون.
20. وراق، اسماعيل فتح الرحمن حامد و عمر، امنه محمد ،2016،التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، كلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان.
21. وهيب، انتصار زروقي، 2013، عمليات غسيل الاموال التأثيرات و المعالجات ، بحث منشور في مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد 94.
22. يحيي، عمر ناطق، 2014، دور المصارف في غسيل الاموال و طرق مواجهتها، مجلة الكوفة للعلوم المالية و السياسية، جامعة ميسان ،كلية قانون ، ،العدد21

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية (English Language)

- Official Publication

1- LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN.ANTI-MONEY LAUNDERING COMPLIANCE GUIDE.

- Books

1. Hair, J.F.; Anderson, R.E.; Tatham, R.L., and Black, W.G., 1998, Multivariate Data Analysis, 5th Ed., Prentice Hall Inc., New Jersey, USA.
2. kevin Sullivan "Anti-Money Laundering in a Nutshell". Awerness and compliance for financial personal and business managers.
3. Kenneth Abudu,BSc ,2012, Admin,ACCA."Examining the Role Commercial Banks in Ghana play in Dealing with Money Laundering.

- Research and conferences

1. Faidra patsatzi "promotion of international cooperation to combat money laundering and to faster financial capital movement transparency". economic and financial committee(GA2).

2.Dowell,Mc.& Novi,Gray" THE CONSEQUENCES OF MONEY LAUNDERING AND FINANCIAL CRIME". Economic Perspectives • An Electronic Journal of the U.S. Department of State • Vol. 6, No. 2, May 2001

- Websites

1- https://www.brainscape.com/flashcards/money-laundering-983157/packs/1784313

الملاحق

الملحق (1)

قائمة الفحص

جامعة دهوك

كلية الادارة و الاقتصاد

قسم العلوم المالية المصرفية

الدراسات العليا

قائمة الفحص لدور الاجراءات المصرفية في مكافحة عمليات غسيل الاموال

دراسة مقارنة ما بين المصارف الحكومية و المصارف الاهلية في محافظة دهوك

و هي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية

الطالبة

داريفان صدقي حجي

باشراف

الدكتور ريبر فتاح محمد

تحية طيبة و بعد .....

نأمل ان تقدموا جزءا من وقتكم و تتعاونوا معنا في الاجابة عن فقرات قائمة الفحص التي بين ايديكم لدور الاجراءات المصرفية في مكافحة عمليات غسيل الاموال ، اذ تشكل هذا الدراسة جزءا من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية في كلية الادارة و الاقتصاد في جامعة دهوك .

نرجو تفضلكم بملء الفقرات اخذين بالحسبان الملاحظات الاتية :

1-توخي الدقة و الموضوعية في الاجابة و استنادا الى خبرة الميدانية العميقة التي مررتم بها خلال مدة خدمتكم في هذا المجال .

2-سيتم التعامل مع اجاباتكم بسرية تامة و ستعرض النتائج الاجمالية بشكل اعداد و مجاميع و مؤشرات احصائية عامة و ستستخدم لاغراض البحث العلمي حصرا .

3-يرجى وضع اشارة (√) امام الاجابة الاكثر انطباقا مع ارائكم حسب منطوق السؤال اذ تم استعمال المقياس الخماسي (1-5) و على نحو الاتي :

بدرجة				
عالية جدا	عالية	مقبولة	منخفضة	منخفضة جدا
5	4	3	2	1

و شكرا لتعاونكم معنا سلفا

المشرف — الباحثة

الدكتور ريبر فتاح محمد — داريفان صدقي حجي

اولا : المعلومات العامة

1-نوع المصرف : حكومي ( ) تجاري ( )

2-الجنس : ذكر ( ) انثى ( )

3- العمر : 25-30( ) 31-40 ( ) 41-50 ( ) 51 فاكثر ( )

4-التحصيل الدراسي : اعدادية( ) دبلوم فني ( ) بكالوريوس( )

دبلوم عالي ( ) ماجستير( ) دكتوراه ( )

5-الوظيفة الحالية :

6- مدة الخبرة في الوظيفة : 1-5 ( ) 6-10 ( ) 11-15 ( )

16-20 ( ) 21-25 ( ) 26فاكثر ( )

ثانيا : المؤشرات الدالة على عمليات غسيل الاموال :

		بدرجة				
		عالية جدا	عالية	مقبولة	منخفضة	منخفضة جدا
	العبارة	5	4	3	2	1
1	الإيداعات النقدية المستمرة في حسابات الشركات و المؤسسات					
2	سحب مبالغ نقدية بعد إيداعها بوقت قصير					
3	فتح أكثر من حساب لعميل واحد لدى المصرف نفسه دون سبب واضح					
4	إيداع مبالغ في حسابات مختلفة ثم القيام لاحقا بتحويلها الى حساب رئيس و من ثم تحويلها الى الخارج					
5	التحويل المتكرر الى مصارف معروف عنها باعتماد السرية المطلقة					
6	تحويل مبالغ لا تتناسب مع هيئة المحول او طبيعة اعماله التجارية					
7	تجنب الزبون الإفصاح عن هويته عند إجراء العملية المصرفية					

ثالثا : إجراءات مكافحة عمليات غسيل الاموال

ت	العبارة	عالية جدا	عالية	مقبولة	منخفضة	منخفضة جدا
1	يتم التعرف على هوية الزبائن (الدائمين أو العارضين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو شخصيات اعتبارية أو ترتيبات قانونية)					
2	يتم التحقق من هوية الزبائن /المستفيدين الحقيقيين					
3	يتم الحصول على معلومات تتعلق بالغرض من العمل وطبيعته					
4	يتم الحصول على معلومات عن مصدر الاموال الزبائن السياسيين					
5	يتم تحديث معلومات الزبائن باستمرار					
6	يتم تصنيف الزبائن و علاقات العمل وفقاً لدرجة المخاطر					
7	يتم اعتماد سياسات و اجراءات من شأنها ان تحد من					

	استغلال التكنولوجيا في عمليات غسيل الاموال					
8	يتم الاحتفاظ بالسجلات و المستندات خاصة بكل العمليات المصرفية					
9	يتم التعرف على العمليات المشبوهة في غسيل الاموال و القيام بالتحليل المبدئي و التوصل الى العلاقات بين الاطراف المختلفة					
10	يتم المواءمة بين متطلبات مكافحة غسيل الاموال بشكل عام و الأهداف التجارية و التنافسية					
11	يتم تحسين و تطوير النظم الالية والبرامج المتعلقة بمكافحة غسيل الاموال					
12	يتم تكثيف برامج التدريب المتعلقة بمكافحة غسيل الاموال					
13	ان العلاقة بين المصارف المراسلة في بعض الدول ، خاصة تلك التي تطلب امور معينة كحظر التعاملات مع اشخاص محددين لا ترد بشأنهم قوائم رسمية الى المصرف					
14	يتم التعامل المباشر من قبل جهات تنفيذ القانون مع المصرف ، خاصة عند طلبها بعض المعلومات بشأن الزبائن					
15	هناك استجابة ضعيفة من قبل وحدة المعلومات المالية للاستفسارات العاجلة					
16	ضعف مستويات التغذية العكسية المناسبة من وحدة المعلومات المالية حول تقارير المعاملات المشبوهة و الاجراءات التي يتعين على المصرف اتباعها					
17	نشر ثقافة تقليل الاعتماد على النقد في تعاملات اليومية بين المواطنين او (الجمهور)					
18	توظيف الموظف الكفوء المختص بأساليب عمليات غسيل الاموال					
19	وضع سياسات خطية توثق العمليات التي يقوم بها البنك لمنع عمليات غسيل الاموال و الابلاغ عن المعاملات المشبوهة					
20	الحصول على العنوان الحالي و الدائم لمقدم الطلب بصورة تمكن من الاتصال به في اي وقت و التزام الزبون بضرورة اخطار المصرف في اي تغيير للعنوان					

رابعا : المعوقات التي تواجه المصارف في تطبيق رقابة صارمة على عمليات غسيل الاموال

ت	العبارة	بدرجة				
		عالية جدا	عالية	مقبولة	منخفضة	منخفضة جدا
		5	4	3	2	1
1	الدليل الداخلي للمصرف غير مناسب لإجراءات مواجهة عمليات غسيل الاموال					
2	ضعف مستويات إلمام موظفي المصرف بجميع اساليب غاسلي الاموال					
3	تساهل او إهمال بعض موظفي المصرف في تطبيق الاجراءات					
4	درجة افتقار المصرف الى وحدة متخصصة لمراقبة عمليات غسيل الاموال					
5	توفر عمليات المعقدة في بعض الحسابات مما يؤدي الى صعوبة المتابعة					
6	الحجم الكبير للحوالات النقدية الخارجية					
7	يعد تدريب الموظفين على معالجة عمليات غسيل الاموال غير مناسب					
8	انتشار استخدام مكائن الصرف الألي في عمليات الايداع و التحاويل مما لا يوفر بيانات الكافية عن منفذي العمليات و المستفيدين منها					
9	تذمر الزبائن في حالة طلب البنك معلومات تتعلق بطبيعة العمل و النشاط التجاري و مصادر الاموال					
10	صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة و المتعلقة بالمصدر الحقيقي لاموال الزبائن					
11	صعوبة التنسيق مع المصارف المحلية و الخارجية لمواجهة المعاملات المشبوهة					
12	ضعف تواجد رقابة صارمة من قبل الهيئات و الجهات الحكومية و غير الحكومية (الدولية) على المصارف لتطبيق المبادئ و الاجراءات المتعلقة بغسيل الاموال					
13	وجود جهات سياسية او دينية او مذهبية خلف ستار العمليات المصرفية تعرقل من محاولات تقليل غسيل الاموال					